قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
جنيف ، ٥ - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية ، ١٩٨٩

الملحق رقم ١ ألف

الأمم المتحدة

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre librairie ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
جنيف ، ٥ - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية ، ١٩٨٩

الملحق رقم ١ ألف

الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٨٩

ملاحظة

تعرف قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو التالي:

القرارات

كانت قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى عام ١٩٧٧ (إلى نهاية الدورة الثالثة والستين المستأنفة) ترقم على التوالي ، وتعرف برقم يتبعه إشارة إلى الدورة بين قوسين (مثال ذلك: القرار ١٧٣٣(٥٤-٦٠) ، والقرار ١٩١٥(٦٥-٧٥) ، والقرار ٢٠٤٦(٢-٤٠) ، المتخدّة في الدورة الرابعة والخمسين ، والدورة التنظيمية لعام ١٩٧٥ ، والدورة الاستثنائية الثالثة ، على التوالي) . وعندما كانت تتخذ عددة قرارات بنفس الرقم ، كان كل منها يعرّف باسم حرف (مثال ذلك: القرار ١٩٣٦ باء (٥٨-٥٨) ؛ القرارات ١٩٥٤ ألف إلى دال (٥٩-٦٠) . وكان آخر قرار مرقم على هذا النحو هو القرار ٢١٣٠(٦٣-٢١) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ .

ومنذ عام ١٩٧٨ ، وكجزء من النظام الجديد الذي اعتمد بشأن رموز وثائق المجلس ، أصبحت القرارات ترقم على أساس سنوي ، وتعرف برقمين تفصل بينهما شرطة مائلة ، يشير الأول منها إلى السنة ، والثاني إلى رقم القرار في السلسلة السنوية (مثال ذلك: القرار ٤١/١٩٨٩) .

المقررات

حتى عام ١٩٧٣ (إلى نهاية الدورة الخامسة والخمسين المستأنفة) كانت مقررات المجلس غير مرقمة . ومن عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٧٧ (إلى نهاية الدورة الثالثة والستين المستأنفة) كانت المقررات ترقم على التوالي ، وتعرف برقم يتبعه إشارة إلى الدورة بين قوسين (مثال ذلك: المقرر ٦٤(٦٥-٦٤) ، والمقرر ٧٨(٥٨-٧٨) ، المتخدان في الدورة التنظيمية لعام ١٩٧٥ والدورة الثامنة والخمسين على التوالي) . وكان آخر مقرر مرقم على هذا النحو هو المقرر ٢٩٣(٦٣-٢٩٣) المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ .

ومنذ عام ١٩٧٨ ، وكجزء من النظام الجديد الذي اعتمد بشأن رموز وشائق المجلس ، أصبحت المقررات ترقم على أسماء سنوية ، وتعرف برقمين تفصل بينهما شرطة مائلة ، يشير الأول منها إلى السنة والثاني إلى رقم المقرر في السلسلة السنوية (مثال ذلك: المقرر ١٤٩/١٩٨٩) .

وفي عام ١٩٨٩ ، تنشر قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ملحقين للوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، على النحو التالي:

الملحق رقم ١ (الدورة التنظيمية لعام ١٩٨٩ ، والدورة العادية الأولى
لعام ١٩٨٩) ؛

الملحق رقم ١ إلـه (الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩) ؛

* * *

تتألف رموز وشائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني إيراد أحد هذه
الرموز الإحالة إلى إحدى وشائق الأمم المتحدة .

E/1989/89/Add.1

المحتويات

الصفحة

٥	جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
ج	القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩
١	القرارات
٨٠	المقررات

جدول الاعمال المؤقت للدورة العادلة
الثانية لعام ١٩٨٩

أقره المجلس في جلسته العامة ١٧ المعقدة في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٩

- ١ - إقرار جدول الاعمال ومسائل تنظيمية أخرى .
- ٢ - المناقشة العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بما في ذلك التطورات الإقليمية والقطاعية .
- ٣ - عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي للبلدان النامية وتنميتها .
- ٤ - تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
- ٥ - السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى .
- ٦ - التعاون الإقليمي .
- ٧ - التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي:
- (أ) التجارة والتنمية ؛
- (ب) الأغذية والزراعة ؛
- (ج) إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ؛
- (د) السكان ؛
- (هـ) المستوطنات البشرية ؛
- (و) البيئة ؛

- (ز) التصحر والجفاف ؛
- (ح) نقل البيضان الخطرة ؛
- (ط) تعبئة طاقات المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية .

٨ - الانشطة التنفيذية من أجل التنمية:

- (أ) استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تتطلع بها منظومة الأمم المتحدة ؛
- (ب) تقارير هيئات الإدارة ؛
- (ج) تنمية الموارد البشرية وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان.

٩ - مسائل التنسيق:

- (أ) تقارير لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية ؛
- (ب) العقد العالمي للتنمية الثقافية ؛
- (ج) الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السیدا) ومكافحتها ؛
- (د) المنظمة العالمية للسياحة ؛
- (هـ) الجوانب الاقتصادية والتقنية للشؤون البحرية ؛
- (و) التعاون في ميدان المعالجة الآلية للمعلومات .

١٠ - تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بال الأمم المتحدة لإعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

١١ - المسائل البرنامجية والمسائل ذات الملة:

- (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ ؛
- (ب) جدول المؤتمرات والاجتماعات لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

١٢ - التعاون في ميدان الحد من الكوارث الطبيعية:

- (أ) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ؛
- (ب) الاستراتيجية الدولية لمكافحة غزو الجراد والجندب ، وخاصة في إفريقيا .

١٣ - المساعدة الاقتصادية والإنسانية الخامسة:

(أ) البرامج الخامسة للمساعدة الاقتصادية ،

(ب) المساعدة الإنسانية .

١٤ - تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

١٥ - الانتخابات والترشيحات .

القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي
خلال دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩

القرارات

<u>بند جدول</u>
<u>رقم القرار</u>	<u>عنوانه</u>	<u>الاعمال</u>	<u>تاريخ اتخاذة الصفحة</u>
٨٥/١٩٨٩	دور الامم المتحدة في تعزيز التطورات الاقتصادية العالمية وتحليلها ورصدها في وقت مبكر (E/1989/L.41)	٣	٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ١
٨٦/١٩٨٩	الممارسات الاقتصادية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى (Rev.1/E/1989/L.38)	٠	٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ٢
٨٧/١٩٨٩	عقد مؤتمر الامم المتحدة بشأن البيئة والتنمية (E/1989/L.36)	٧(و)	٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ٤
٨٨/١٩٨٩	الاغذية والزراعة (E/1989/137)	٧(ب)	٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ٤
٨٩/١٩٨٩	الحالة السكانية في أقل البلدان نموا (E/1989/139)	٧(د)	٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ٧
٩٠/١٩٨٩	إدراج العوامل السكانية في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع	(E/1989/139)	٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ٩

القرارات (تابع)

<u>رقم القرار</u>	<u>عنوانه</u>	<u>الاعمال</u>	<u>تاریخ اتخاذہ</u>	<u>صفحة</u>	<u>بند جدول</u>
٩١/١٩٨٩	عقد اجتماع دولي معنی بالسكان في عام ١٩٩٤ (E/1989/139)	(٧)	٢٦ تموز/يولیہ ١٩٨٩	١١
٩٣/١٩٨٩	تعزيز الإجراءات المتعلقة بإنجاز خطة العمل العالمية للسكان (E/1989/139)	(٧)	٢٦ تموز/يولیہ ١٩٨٩	١٤
٩٣/١٩٨٩	برنامج العمل في ميدان السكان (E/1989/139)	(٧)	٢٦ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٢٠
٩٤/١٩٨٩	الدعم المقدم من الامم المتحدة إلى البلدان الافريقية في ميدان السكان (E/1989/139)	(٧)	٢٦ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٢٤
٩٥/١٩٨٩	تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (E/1989/130)	١٠	٢٦ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٢٥
٩٦/١٩٨٩	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (E/1989/130)	١٠	٢٦ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٢٠
٩٧/١٩٨٩	المسائل البرنامجية (E/1989/134) ..	١١	٢٦ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٢٢

القرارات (تابع)

بيان جدول

<u>رقم القرار</u>	<u>عنوانه</u>	<u>الاعمال</u>	<u>تاریخ اتخاذہ</u>	<u>المفعہ</u>
٩٨/١٩٨٩	الاستراتيجية الدولية لمكافحة مرض الجراد والجندب ، وخاصة في إفريقيا	١٣	٢٦ تموز/يولیہ ١٩٨٩	(E/1989/132)
٩٩/١٩٨٩	العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (E/1989/132)	١٣	٢٦ تموز/يولیہ ١٩٨٩
١٠٠/١٩٨٩	المساعدة في تعمير لبنان وتنميته	١٣	٢٦ تموز/يولیہ ١٩٨٩	(E/1989/131)
١٠١/١٩٨٩	تعزيز التعاون الدولي بشأن البيئة: توفير موارد مالية إضافية للبلدان النامية (E/1989/140)	٧(و)	٢٧ تموز/يولیہ ١٩٨٩
١٠٢/١٩٨٩	خطة العمل لمكافحة التمحّر	٧(ز)	٢٧ تموز/يولیہ ١٩٨٩	(E/1989/140)
١٠٣/١٩٨٩	البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف في إفريقيا (E/1989/140)	٧(ز)	٢٧ تموز/يولیہ ١٩٨٩
١٠٤/١٩٨٩	أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة (E/1989/140)	٧(ح)	٢٧ تموز/يولیہ ١٩٨٩

القرارات (تابع)

<u>بند جدول</u>	<u>رقم القرار</u>
<u>العنوان</u>	<u>الاعمال</u>	<u>تاریخ اتخاذہ</u>	<u>الصفحة</u>
التنسيق على نطاق المنظومة للأنشطة الرامية إلى النهوض بمركز المرأة وإدماج المرأة في عملية التنمية	 ٧ (ط)	٢٧ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٤٦ ١٠٥/١٩٨٩
إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية (١٤١/E/1989)	٧ (ط)	٢٧ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٥٠ ١٠٦/١٩٨٩
العقد العالمي للتنمية الثقافية	 ٩	٣٧ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٥١ ١٠٧/١٩٨٩
الوقاية من متلازمة نظم المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) ومكافحتها	 ٩	٣٧ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٥٣ ١٠٨/١٩٨٩
报导 لجنة البرنامج والتنسيق	 ٩	٣٧ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٥٥ ١٠٩/١٩٨٩
التعاون الاقتصادي الدولي في سبيل اتباع نهج مشتركة إزاء التنمية	 ٣	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٥٦ ١١٠/١٩٨٩
تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في الشؤون الاقتصادية الدولية	 ٣	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٥٧ ١١١/١٩٨٩

القرارات (تابع)

<u>رقم القرار</u>	<u>عنوانه</u>	<u>الاعمال</u>	<u>تاریخ اتخاذہ</u>	<u>الصفحة</u>	<u>پہنچ جدول</u>
١١٣/١٩٨٩	النقل الصافي للموارد من البلدان النامية وأثره على نموها وتنميتها الاقتصادية (E/1989/L.45)	٢	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٥٨
١١٣/١٩٨٩	الترابط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية في عملية التنمية (E/1989/L.47)	٢	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٥٩
١١٤/١٩٨٩	تدابير أخرى لتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٧/١٩٨٨ بشأن إنعاش المجلس (E/1989/L.46)	٤	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٦٠
١١٥/١٩٨٩	إعلان عقد شان للتنمية الصناعية لأفريقيا (E/1989/142)	٦	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٦٦
١١٦/١٩٨٩	الإطار الأفريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي للانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي الاقتصادي (E/1989/142)	٦	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٦٨
١١٧/١٩٨٩	المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط (E/1989/142)	٦	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٦٩
١١٨/١٩٨٩	التعاون الإقليمي في تسهيل التجارة الدولية (E/1989/142)	٦	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٧٠

القرارات (تابع)

<u>رقم القرار</u>	<u>عنوانه</u>	<u>الاعمال</u>	<u>تاریخ اتخاذہ</u>	<u>الصفحة</u>	<u>بند جدول</u>
١١٩/١٩٨٩	الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا	٢٨ تموز/يولیه ١٩٨٩
عبر مضيق جبل طارق (١٤٢/١٩٨٩/E) ... ٦	٧٣
١٢٠/١٩٨٩	تنمية الموارد البشرية (١٣٥/١٩٨٩/E)	٨	٢٨ تموز/يولیه ١٩٨٩	٧٤
١٣١/١٩٨٩	الرقم المستهدف لمعاهدات برنامج الأغذية العالمي للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣	٢٨ تموز/يولیه ١٩٨٩
(E/1989/135) ٨	٧٨

المقررات

<u>رقم المقرر</u>	<u>عنوانه</u>	<u>الاعمال</u>	<u>تاریخ اتخاذہ</u>	<u>الصفحة</u>	<u>بند جدول</u>
١٦٣/١٩٨٩	إقرار جدول الاعمال ومسائل تنظيمية
أخرى (١٧ E/1989/SR.21 ؛ E/1989/SR.21)	١	٥ و ٧ تموز/يولیه ١٩٨٩	٨٠
١٦٤/١٩٨٩	تقرير مفووض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (١٧ E/1989/SR.17) ١٤	٥ تموز/يولیه ١٩٨٩	٨٠
١٦٥/١٩٨٩	اشتراك المنظمات الحكومية الدولية في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٢٤ تموز/يولیه ١٩٨٩	٨٠
(E/1989/L.37) ١

المقررات (تابع)

<u>رقم المقرر</u>	<u>عنوانه</u>	<u>الاعمال</u>	<u>بيان جدول</u>	<u>الصفحة</u>	<u>تاريخ اتخاذها</u>
١٦٦/١٩٨٩	تقرير رئيس اللجنة التحضيرية الجامعة لدوره الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (E/1989/SR.34) ...	٢	٨١	٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩	٨١
١٦٧/١٩٨٩	تقرير مجلس التجارة والتنمية (E/1989/136)	(١٧)	٨١	٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩	٨١
١٦٨/١٩٨٩	تقرير فرق العمل المعنية بالأهداف الإنمائية الطويلة الأجل والتابعة لللجنة التنسيق الإدارية (E/1989/138)	٧(ج)	٨٣	٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩	٨٣
١٦٩/١٩٨٩	تقرير رئيس اللجنة الجامعة المخصصة لإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (E/1989/138)	٧(ج)	٨٣	٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩	٨٣
١٧٠/١٩٨٩	جدول الاعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة السكان ووثائقها (E/1989/139)	٧(د)	٨٣	٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩	٨٣
١٧١/١٩٨٩	التقارير التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمسألة السكان (E/1989/139)	٧(د)	٨٤	٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩	٨٤

المقررات (تابع)

بند جدول

<u>رقم المقرر</u>	<u>عنوانه</u>	<u>الاعمال</u>	<u>تاريخ اتخاذه</u>	<u>الصفحة</u>
١٧٣/١٩٨٩	الوثائق التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمسألة المستوطنات البشرية (E/1989/139)	٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ (٥)	٨٥
١٧٣/١٩٨٩	تقرير الأمين العام المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (E/1989/130)	١٠	٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩	٨٥
١٧٤/١٩٨٩	المحاضر الموجزة للجان الدورة والهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1989/134)	١١	٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩	٨٥
١٧٥/١٩٨٩	بيان المؤتمر المعنى بالتنفيذ في أوقات الكوارث (E/1989/131)	١٢	٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩	٨٦
١٧٦/١٩٨٩	التقارير المدللة بها أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقصد مسائل المساعدة الاقتصادية الخامسة والمساعدة الإنسانية (E/1989/131) (E/1989/SR.35)	١٣	٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩	٨٦
١٧٧/١٩٨٩	التقارير التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمسألة البيئة (E/1989/140) (E/1989/SR.36)	١٧ (و)	٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩	٨٧

المقررات (تابع)

<u>رقم المقرر</u>	<u>عنوانه</u>	<u>الاعمال</u>	<u>بيان جدول</u>	<u>المفعحة</u>	<u>تاريخ اتخاذه</u>
١٧٨/١٩٨٩	الوثائق التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمسألة إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية (١٤١/١٩٨٩/E)	(٧ (ط))	٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩	٨	٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩
١٧٩/١٩٨٩	التعاون في ميدان المعلوماتية	 (E/1989/133)	٩	٨٩	٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩
١٨٠/١٩٨٩	التقارير التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتصل بمسائل التنسيق (١٣٣/١٩٨٩/E)	 (E/1989/133)	٩	٨٩	٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩
١٨١/١٩٨٩	انتخاب وتشييـت أعضاء الهيئـات الفرعـية للمجلس الاقتصادي والاجتماعـي والهيـئـات المتـصلة به (٣٦/١٩٨٩/SR.36)	(١٥)	٢٧ تموز/يولـيه ١٩٨٩	٩٠	٢٧ تمـوز/يـولـيه ١٩٨٩
١٨٢/١٩٨٩	الـوـثـاقـىـ الـتـىـ نـظـرـ فـيـهـاـ الـمـجـلـسـ الـاـقـتـصـادـيـ وـالـاجـتـمـاعـيـ فـيـ إـطـارـ مـنـاقـشـتـهـ الـعـامـةـ لـلـسـيـاسـةـ الـاـقـتـصـادـيـ وـالـاجـتـمـاعـيـ الـدـولـيـ ،ـ بـمـاـ فـيـهـاـ التـطـورـاتـ الـإـقـلـيمـيـةـ وـالـقـطـاعـيـةـ	 (E/1989/SR.37)	٣	٩٣	٢٨ تمـوز/يـولـيه ١٩٨٩

المقررات (تابع)

<u>رقم المقرر</u>	<u>عنوانه</u>	<u>الاعمال</u>	<u>جداول</u>	<u>تاریخ اتخاذہ</u>	<u>المفعہ</u>
١٨٣/١٩٨٩	مكان انعقاد الدورة السادسة والاربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٦	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٩٣
١٨٤/١٩٨٩	مكان انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للجنة الاقتصادية لافريقيا ، والاجتماع السادس عشر لمؤتمر وزراء اللجنة	٦	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٩٤
١٨٥/١٩٨٩	استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية المفطلع بها من أجل التنمية	٨	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٩٤
١٨٦/١٩٨٩	الاستعراض السنوي للسياسة العامة للأنشطة التنفيذية المفطلع بها من أجل التنمية (١٣٥/E/1989)	٨	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٩٤
١٨٧/١٩٨٩	الاحتفال بمرور أربعين سنة على بدء التعاون التقني المتعدد الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة (١٣٥/E/1989) ..	٨	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٩٥

المقررات (تابع)

بند جدول

<u>رقم المقرر</u>	<u>عنوانه</u>	<u>الاعمال</u>	<u>تاریخ اتخاذہ</u>	<u>الصفحة</u>
١٨٨/١٩٨٩	الإعراب عن التقدير للسيد جورج آرثر براون ، المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (E/1989/135)	٨	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٩٥
١٨٩/١٩٨٩	الوثائق التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمدد مسألة الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية (E/1989/135)	٨	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٩٥
١٩٠/١٩٨٩	جدول المؤتمرات والاجتماعات لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ (E/1989/134) (E/1989/SR.37)	١١	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٩٧
١٩١/١٩٨٩	الوثائق التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمسألة التعاون الإقليمي (E/1989/142)	٦	٢٨ تموز/يولیہ ١٩٨٩	٩٧

القرارات

٨٥/١٩٨٩ - دور الأمم المتحدة في تعين التطورات الاقتصادية العالمية وتحليلها ورصدها في وقت مبكر

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،
إذ يشير إلى قراره ٧٥/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ ،

وإذ يؤكد على دور الأمم المتحدة والاهتمام المشترك بتعزيز التعاون الدولي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي بهدف ضمان نمو الاقتصاد العالمي وتنميته بشكل متوازن ومتوافق ،

وإذ يعترف بأهمية التنبؤ الاقتصادي الكلي القصير الأجل وأهمية الإسقاطات الأطول أجلًا في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية العالمية ،

وإذ يعترف أيضًا بأن التعين المبكر لاختلالات في الاقتصاد الكلي عنصر مهم في تفادي آثارها السلبية المحتملة على كل من الصعيدين الوطني والدولي ،

وإذ يسلم بأن كل بلد يجب أن يكون قادرًا على أن يقدم ويحصل في الوقت المناسب على المعلومات اللازمة بشأن التطورات والاتجاهات والعمليات المؤشرة على جميع البلدان ،

وإدراكا منه لاحتياجات الخاصة للبلدان النامية التي قد تعاني من جوانب قصور في هيكلها الأساسية لجمع وتحليل المعلومات الاجتماعية الاقتصادية عن الاتجاهات العالمية والمشاكل الناشئة التي تؤثر على عملية التنمية ،

وإذ يلاحظ أنه بالنظر إلى ما قد ينتج عن المصدمات الاقتصادية المفاجئة من انعكاسات عالمية النطاق ، ينبغي تحسين قدرة النظام الدولي على التعين المبكر لمواطن الاختلالات المحتملة ،

١ - يشترى بالغ الثناء على الامين العام لما قام به من درامة استقصائية للاليات والوسائل المتوافرة حاليا داخل منظومة الامم المتحدة لتعيين التطورات الاقتصادية العالمية وتحليلها ورصدها في وقت مبكر^(١) ،

٢ - يعترف بأنه ينبغي عند التعيين المبكر للمشاكل الناشئة أن تهتم الأمم المتحدة إلى تحسين أنشطتها المتعلقة بالتحليل والتنبؤ على أيام منسق ، وأن تقوم بما يلي:

- (أ) تعزيز الروابط الإعلامية داخل الأمم المتحدة ؛
- (ب) تحسين الاليات القائمة ووسائل توفير البيانات الاجتماعية - الاقتصادية المتاحة في الأمم المتحدة بشكل شامل وميسور لكي يستخدمها واعضو السياسات وغيرهم ؛
- (ج) مواصلة تنمية الروابط وزيادة تدفق المعلومات بين الأمم المتحدة والمراكز الوطنية للبحوث والمعلومات ، حيثما يكون ذلك ممكنا ؛
- (د) التوسع في تحليل الخيارات والإجراءات الممكن اتخاذها فيما يتعلق بالمشاكل الناشئة في الاقتصاد العالمي بفية تشجيع الدول الأعضاء على تحسين عملها التحليلي وأنشطتها المتعلقة بالتنبؤ ؛

٣ - يرجو من الامين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ مقترنات يمكن تنفيذها في حدود الموارد القائمة من أجل تحسين أعمال الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعيين المشاكل الناشئة في الاقتصاد العالمي وتحليلها ورصدها في وقت مبكر ، طبقا لهذا القرار .

الجلسة العامة ٢٥

٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

٨٦/١٩٨٩ - الممارسات الاقتصادية الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،
إذ يذكر بمقرر الجمعية العامة لسنة ٤٣٢/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول /
ديسمبر ١٩٨٥ ، والذي رجت فيه الجمعية العامة من الامين العام للأمم المتحدة إعداد

(١) انظر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٩" (E/1989/45) ،
"قضايا خاصة" ، الفرع ثانيا .

تقرير عن الممارسات المالية والتجارية لسلطات الاحتلال الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الأخرى ،

وإذ يذكر أياً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٥/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وبمقرر الجمعية العامة ٤٣٠/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٨ ،

وقد نظر في تقريري الأمين العام عن الممارسات التجارية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة^(٢) ، وعن الممارسات المالية والتجارية الاسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل^(٣) ،

وإذ يضم في الاعتبار أن الأرض والمياه هما من الموارد الوطنية الأساسية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الأخرى ،

١ - يحيط علماً مع القلق بتقريري الأمين العام عن الممارسات التجارية الإسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وعن الممارسات المالية والتجارية الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل ، وهمما التقريران المذان أعدا تنفيذاً لمقرري الجمعية العامة ٤٣٠/٤٣ و٤٢٣/٤٠ ولقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٥/١٩٨٨ ؛

٢ - يرجو من الأمين العام أن يعد تقريراً شاملاً عن السياسات والممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالارض والمياه في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الأخرى ، وأن يقدم التقرير للجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الجلسة العامة ٢٥

٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

• A/44/277-E/1989/82 (٢)

• A/44/338-E/1989/118 (٣)

٨٧/١٩٨٩ - عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /
ديسمبر ١٩٨٨ ،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن
البيئة والتنمية (٤) ،

وإذ يحيط علماً أيضاً بالمقرر ٢/١٥ الذي اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم
المتحدة للبيئة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ (٥) ،

يقرر إحالة مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢/١٥ ، مع الآراء
التي أبديت بخصوص عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية في إطار البندين ٢
و٧(و) من جدول أعمال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية الثانية لعام ١٩٨٩ ،
إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين للنظر فيه واتخاذ الإجراء الملائم
بشأنه .

الجلسة العامة ٢٥
٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يساوره بالغ القلق لاستمرار الجوع ، وسوء التغذية ، والفقر في الأزيد من
في مناطق كبيرة من العالم الثالث ، في حين أن العالم لديه القدرة على توفير غذاء
كافٍ لكل كائن بشري ،

(٤) A/44/256-E/1989/66 Add.1 و Add.2 و Corr.1.

(٥) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ،
الملحق رقم ٢٥ (A/44/25) ، المرفق .

وإذ يلاحظ من القلق أنه لئن كان نمو الإنتاج الزراعي العالمي قد تباطأ إلى حد ما فإن حالات التوتر المتعلقة بالتجارة في الأسواق الزراعية ما زالت خطيرة ، لا سيما بالنظر إلى استمرار تدابير الحماية والدعم الزراعيين ، بل وتكثيفها في بعض الحالات ، بما في ذلك في جملة مشاكل أخرى القيود المفروضة على الواردات وإعانت التمديد في بعض البلدان المتقدمة ،

وإذ يحيط علما بـ تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الخامسة عشرة (٦) وبـ تقرير الأمين العام عن اتجاهات الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية والاستوائية وتحرير التجارة الزراعية الدولية (٧) ،

١ - يرحب بالالتزام الدولي المتجدد بمكافحة الجوع ، وسوء التغذية ، والفقر ، وهو الالتزام الذي أعرب عنه في مبادرة قبرص لمكافحة الجوع في العالم (٨) وفي إعلان القاهرة الصادر عن مجلس الأغذية العالمي (٩) ،

٢ - يرحب أيضا بـ برنامج العمل التعاوني المرفق بإعلان القاهرة ، بـ وصفه إطارا لمكافحة الجوع والفقر بصورة ملموسة من جانب الحكومات ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ،

٣ - يبحث البلدان المتقدمة التي يمكنها أن تفعل ذلك على زيادة التدفقات من مساعدتها الإنمائية الرسمية ، واعتماد استراتيجيات للمعونة تركز بصفة خاصة على تلبية احتياجات أشد البلدان والشعوب فقرا وعلى تحسين قدراتها على انتاج الأغذية ،

٤ - يشدد على الحاجة الماسة لحراز تقدم كبير في حفز الإنتاج الغذائي في البلدان النامية وعلى أهمية زيادة الإنتاج الغذائي المحلي من أجل حفز النمو

(٦) المرجع نفسه ، الملحق ١٩ (A/44/19) .

(٧) E/1989/97 .

(٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ١٩ (A/43/19) ، الجزء الأول ، الفرع الثاني ، الفقرة ١١ .

(٩) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٩ (A/44/19) ، الجزء الأول .

الاقتصادي الوطني والتقدم الاجتماعي في تلك البلدان والمساعدة في حل مشكلة الجوع
وموء التنفيذية بطريقة فعالة ،

٥ - يطلب إلى جميع البلدان أن توافق الاستجابة لحالات الطوارئ في مجال
الأغذية استجابة سريعة ومرنة بما يتفق مع أحكام قرار الجمعية العامة ١٣١/٤٣ المؤرخ
في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

٦ - يؤكد من جديد أن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان ينبغي ضمانه
لجميع الأفراد ، وأنه ينبغي كمبدأ عام ، في هذا الصدد ، عدم استخدام الغذاء كوسيلة
للضغط السياسي ، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي ،

٧ - يؤكد أن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تتيح
فرصة فريدة من نوعها لاستحداث نظام تجاري أكثر انفتاحاً وله مقومات البقاء وقابل
للاستمرار لعken اتجاه الحماية التضادى المثير للقلق ، واحتضان الزراعة لقواعد
الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ونظمها المعززة والأكثر فعالية
عملياً ، وفقاً للأحكام ذات الصلة من إعلان بونتا ديل استي والاستعراض التصفي لجولة
أوروغواي ، مع مراعاة الحاجة إلى تفادي الآثار الضارة المحتملة وقوعها على البلدان
النامية ، ولا سيما البلدان التي تستورد الأغذية ، ومع وضع المزايا العامة لتحرير
التجارة في الاعتبار ،

٨ - يبحث مجلس الأغذية العالمي على أن يواصل ، في إطار ولايته ، ما يلي:
(أ) تقييم الأثر العام لبرامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية على
المستويات التنفيذية لسكنها ، ولا سيما بين الأطفال والفتات ذات الدخل المنخفض ،
واقتراب تدابير علاجية ، بما في ذلك طرق تشجيع الاصدارات بالموارد لوقف معاناة تلك
الفئات ؛

(ب) تقييم الأثر المحتمل لتحرير التجارة الدولية في المنتجات الزراعية
والاستوائية على جميع البلدان ، ولا سيما على الأمن الغذائي وجهود التنمية في
البلدان النامية ، ومواصلة إيلاء اهتمام نشط ، في هذا السياق ، لما تحققه جولة
أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من تقدم وما تسفر عنه من نتائج ؛

(ج) تشجيع الأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي والتجارة الزراعية ، والتعاون
الإقليمي وتعاون الجنوب مع الجنوب في مجال الأغذية والزراعة ، في إطار النمو
الاقتصادي واحتياجات التنمية في البلدان النامية ،

(د) تشجيع احراز تقدم والمساهمة بمزيد من النشاط في التنفيذ الكامل للسياسة المتعلقة بالاغذية والعناصر البرنامجية في برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠^(١٠).

٩ - يدعى المنظمات الدولية الثنائية والمتعددة الاطراف وغير الحكومية إلى تحسين تنسيق انشطتها دعماً للجهود الرامية إلى مكافحة الجوع والفقر في البلدان النامية ؛

١٠ - يرجو من الامين العام ، بالتشاور مع مجلس الاغذية العالمي ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ان يعده ، من أجل الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة والأربعين ، تقريرا شاملًا مستكملا عن اتجاهات الاسواق الدولية للمنتجات الزراعية والاستوائية وتحرير التجارة الزراعية الدولية .

الجلسة العامة ٢٥
٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

٨٩/١٩٨٩ - الحالة السكانية في أقل البلدان نموا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،
إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٧ و ١٨٦/٤٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٨ بشأن مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعنى بأقل البلدان نموا ، الذي سيعقد في ايلول / سبتمبر ١٩٩٠ ،

وإذ يعيد تأكيد الصلة الوثيقة بين السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ،

وإذ يعرب عن القلق الشديد لأن أقل البلدان نموا ، التي تعد أضعف أعضاء المجتمع الدولي من الناحية الاقتصادية ، تواجه تحديات ديمografية خطيرة ، ولا سيما ارتفاع معدلات الوفاة والخصوبة والنمو السكاني ،

(١٠) قرار الجمعية العامة دإ - ٢/١٣ ، المرفق .

وإذ يُسْتَمِعُ إِيَّاهَا بالحاجة إلى إيلاء الحالة السكانية في أقل البلدان نمواً اهتماماً خاصاً ،

وإذ يعرب عن تقديره لتقرير الأمين العام عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم مع التركيز بوجه خاص على الحالة السكانية في أقل البلدان نمواً⁽¹¹⁾ ،

١ - يقرر أن تولى أنشطة منظومة الأمم المتحدة الحالة السكانية في أقل البلدان نمواً اهتماماً خاصاً ؛

٢ - يبوس أن تُدْعِمُ القضايا السكانية في السياسات والتدابير التي سيعتمدتها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، وذلك من أجل التمجيل بعملية التنمية في أقل البلدان نمواً خلال التسعينات ؛

٣ - يرجو من الأمين العام للمؤتمر أن يعالج على نحو ملائم في عمليات التحضير للمؤتمر القضايا السكانية وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نمواً ؛

٤ - يرجو من الأمين العام أن يعد تقريراً عن الحالة السكانية في أقل البلدان نمواً لتقديمه إلى المؤتمر ، مشفوعاً بتوصيات محددة بشأن اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ، ومع مراعاة النتائج المتعلقة بالحالة في أقل البلدان نمواً والواردة في تقريره عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم ، وبوجه خاص المعدلات المرتفعة للوفيات والخصوبة والنمو السكاني في تلك البلدان ؛

٥ - يرجو أيضاً من الأمين العام أن يضمّن تقاريره عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم تحليلاً مستقلاً عن الحالة السكانية في أقل البلدان نمواً ؛

٦ - يطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تدرج القضايا السكانية ضمن برامجها وأنشطتها المتصلة بأقل البلدان نموا ، من أجل تعزيز قدرة هذه البلدان علىتناول القضايا السكانية على نحو فعال .

الجلسة العامة ٢٥

٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

٩٠/١٩٨٩ - إدراج العوامل السكانية في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الذي قررت الجمعية بموجبه إنشاء لجنة جامعة مخصصة للتحضير للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ،

وإذ يشير أيضا إلى توصيات مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان (١٣) ، لا سيما التوصيات الواردة في خطة العمل العالمية للسكان التي تنص ، في جملة أمور ، على أن الهدف الظاهر للخطة هو المساعدة في تنسيق الاتجاهات السكانية واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى أن التدابير السكانية ينبغي أن تدمج في الخطط والبرامج الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ،

وإذ يشير إلى الجزء المتعلق بالسكان من المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، والوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ يشير إلى قراره ٢٣/١٩٧٩ المؤرخ في ٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ومرفقه ، لا سيما الفقرة ٢ من الفرع جيم ، التي حث فيها على مراعاة نتائج عمليات الرصد والاستعراف والتقييم الدوري والمشاورات الإقليمية المتعلقة بالسكان والتنمية ، وما يتصل بذلك

(١٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان ، ١٩٧٤ ، بوخارست ، ١٩ - ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع للطبعة الانكليزية: E.75.XIII.3) ، الفصلان الأول والثاني .

من أنشطة تضطلع بها الوكالات المناسبة التابعة للأمم المتحدة مراعاة كاملة عند وضع
أية استراتيجية إئتمانية دولية جديدة ،

وإذ يشير أيضًا إلى توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان^(١٢) ، ولا سيما
التوسيبة ١ التي تنص على أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية عامل رئيسي في حل
المشاكل السكانية والمشاكل المترابطة معها وأن العوامل السكانية مهمة جداً في
الخطط والاستراتيجيات الإنمائية وذات تأثير رئيسي على بلوغ الأهداف الإنمائية ، وأنه
لذلك ينبغي أن توضع الاستراتيجيات الإنمائية الدولية على أساس نهج متكامل يأخذ في
اعتبار علاقات الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ،

وإذ يلاحظ مع الارتياد بدور العوامل السكانية في الاستراتيجية
الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث^(١٤) التي جاء في الفقرة ١٦٦
منها أن السياسات السكانية سينظر إليها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية
الشاملة وأن جميع البلدان ستواصل إدماج تدابيرها وبرامجها السكانية في أهدافها
واستراتيجياتها الاجتماعية والاقتصادية ،

١ - يبحث كافة الدول على أن تضع موضع الاعتبار الكامل ، لدى صياغتها
الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، العلاقات
المتبادلة بين العوامل السكانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية
والسياسية وحماية البيئة ؛

٢ - يطلب إلى الأجهزة والهيئات والمؤسسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة
والتي تشتهر في إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي
الرابع أن تعرف الاعتراف المناسب بالعلاقات المتبادلة بين العوامل السكانية
والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، وحماية البيئة ، آخذة في
اعتبارها الجزء المتعلق بالسكان من المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ؛

(١٢) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان ، ١٩٨٤ ، مكسيكو ، ١٤-٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع: A.84.XIII.8 والتمويل)، الفصل الأول ، الفرع باء .

(١٤) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق .

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يتتأكد من أن إسهام أمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية يأخذ في الاعتبار الواجب خطة العمل العالمية للسكان والتوصيات المتعلقة بمواصلة تنفيذها ، وهي الخطة التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بالسكان ؛

٤ - يوصي الجمعية العامة بأن تقوم ، لدى نظرها في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، بإيلاء دور السكان والأهمية التي تتسق بها السياسات والأنشطة السكانية ما يستحقانه من تقدير وبياناً جهاماً على النحو الواجب ضمن المقاصد والأهداف وتدابير السياسة العامة للاستراتيجية .

الجلسة العامة ٢٥

٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

٩١/١٩٨٩ - عقد اجتماع دولي معني بالسكان في عام ١٩٩٤

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

لأنه يشير إلى قراري الجمعية العامة رقم ٣٣٤٤ (٢٩-٣٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان و٣٨/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ بشأن المؤتمر الدولي المعني بالسكان ،

ولأنه يشير أيضاً إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار / مايو ١٩٨٥ ، و٧/١٩٨٦ المؤرخ في ٢١ أيار / مايو ١٩٨٦ ، و٧٢/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز / يوليه ١٩٨٧ بشأن متابعة توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان ،

(١٥) ولأنه يسلم بالصلاحيات الكاملة لمبادئ وأهداف خطة العمل العالمية للسكان التي اعتمدتها مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان في عام ١٩٧٤ ،

(١٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان ، ١٩٧٤ ، بوخارست ، ١٩-٣٠ آب / أغسطس ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع للطبعة الانكليزية XIII.3.B.75.8) ، الفصل الأول .

وقد نظر في نتائج العملية الثالثة لاستعراض وتقدير التقدم المحرز في بلوغ مقاصد وأهداف خطة العمل العالمية للسكان^(١٦) ،

وإذ يلاحظ مع التقدير ما بذله العديد من الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من جهود وما حققه من إنجازات ، عملاً بأحكام خطة العمل العالمية للسكان والتوصيات التي اعتمدتها المؤتمر الدولي المعني بالسكان في عام ١٩٨٤ من أجل موافلة تنفيذ الخطة^(١٧) وإعلان مكسيكو الخامس بالسكان والتنمية^(١٨) ،

وإذ يساوره القلق إزاء ضخامة قضايا العقد المسبق السكانية وازدياد إلحاحها ،

وإذ يدرك ما استجد من تنوع في القضايا السكانية ، بما في ذلك التغيرات الإقليمية في الاتجاهات الديموغرافية والمشاكل السكانية ، وهو ما أشار إليه تقرير الأمين العام عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم^(١٩) ،

وإذ يشدد على الحاجة إلى الاهتمام بصورة مستمرة بالقضايا السكانية على مستوى رفيع من مستويات وضع السياسة العامة بغية ضمان إدماج الشواغل السكانية في السياسات والأولويات والبرامج المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وإذ يسلم ، في هذا السياق ، بفائدة عقد اجتماعات دولية دورية رفيعة المستوى لتناول القضايا السكانية ،

١ - يقرر من حيث المبدأ أن يعقد في ١٩٩٤ ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، اجتماعاً دولياً معنيناً بالسكان يضم السلطات الحكومية الرفيعة المستوى والخبراء السكانيين ، ويكون مفتوحاً أمام جميع الدول لتشترك فيه اشتراكاً كاملاً ، وأمام الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات ذات الصلة ، وذلك بهدف تحقيق ما يلي:

(١٦) E/CN.9/1989/2 .

(١٧) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان ، ١٩٨٤ ، مكسيكو ، ١٤-٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع: A.84.XIII.8 والتمويل) ، الفصل الأول ، الفرع باء .

(١٨) المرجع نفسه ، الفرع ألف .

(١٩) E/1989/10 .

- (ا) تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان والتوصيات لمتابعة تنفيذها ، وتحديد العوائق التي ووجّهت في هذا الصدد ؛
(ب) رفع مستوى الوعي بالقضايا السكانية في جدول الشاغل الدولي ؛
(ج) تقديم المشورة على المعهد العالمي والإقليمي والوطني في معالجة القضايا السكانية ذات الأولوية العليا بالنسبة للعقد المقبل ؛
(د) اعتماد مجموعة موحدة ومستكملة من التوصيات ؛

٢ - يقرر كذلك أن يجري تصريف شؤون الاجتماع الدولي المعنى بالسكان بفعالية وكفاءة وأن يولي الاعتبار الواجب للاقتصاد عند تحديد حجمه ومدته والعوامل الأخرى التي تؤثر على التكاليف ؛

٣ - يقرر ، في ضوء الفقرة ١ من هذا القرار ، أن يسمى لجنة السكان ، المجتمعة في دورة مفتوحة العضوية باشتراك أي عضو في الأمم المتحدة من غير الأعضاء في اللجنة وأية دولة أخرى ، لجنة تحضيرية للإعداد للجتماع الدولي المعنى بالسكان ، ولهذا الغرض يقرر الإعفاء من التقيد بـأحكام المادة ١١ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٢٠) والمادة ١١ من القواعد الناظمة لدفع تكاليف السفر وبدلات الإقامة فيما يتعلق بأعضاء الأجهزة الرئيسية أو الفرعية للأمم المتحدة^(٢١) ؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يضمن قيام اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بالمساهمة الفنية في الاجتماع الدولي المعنى بالسكان ؛

٥ - يطلب إلى لجنة السكان أن تقوم في دورتها السادسة والعشرين ، مستخدمة ، في جملة أمور ، تقارير الأمين العام ، وبالتشاور مع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة ، بالنظر في الأمور التالية وتقديم تقرير عنها إلى المجلس:

٢٠) E/5975/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع: A/83.I.10).

٢١) ST/SGB/107/Rev.5

- (١) مواصلة التوسع في أهداف الاجتماع الدولي المعنى بالسكان المعروضة في الفقرة ١ من هذا القرار وتحسينها ؛
- (ب) القضايا التي ستناقش في هذا الاجتماع ؛
- (ج) طبيعة العمل التحضيري للجتماع ، بما في ذلك إمكانية عقد اجتماعات حكومية دولية إقليمية ؛
- (د) توزيع المسؤوليات عن التحضير للجتماع على مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ذات الشأن ؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم بالترتيبات التنظيمية الالزمة للتحضير للجتماع الدولي المعنى بالسكان ، بما فيها تعيين الموظفين الرئيسيين المطلوبين ، وأن يقدم إلى المجلس ، عن طريق لجنة السكان في دورتها السادسة والعشرين ، تقريراً مفصلاً عن حالة الاستعدادات للجتماع يتضمن ما يليه :

- (١) الآثار المالية المتترتبة على الخيارات البديلة المتعلقة بالتحضير ، مع مراعاة الفقرة ٢ من هذا القرار ؛
- (ب) التدابير المقترحة لضمان مشاركة المؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، والتنسيق بينها ؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير الالزمة للحصول على الموارد لتمويل الاجتماع الدولي المعنى بالسكان ، وأن يقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ تقريراً عن التقدم المحرز ، وأن يقدم إلى المجلس في عام ١٩٩١ ، عن طريق لجنة السكان في دورتها السادسة والعشرين ، تقريراً عن النتائج التي تم إثراها .

الجلسة العامة ٢٥

٢٦ تموز / يوليه ١٩٨٩

٩٣/١٩٨٩ - تعزيز الإجراءات المتعلقة بإنجاز خطة العمل العالمية للسكان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،
إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة رقم ٣٤٤(٣٩-٤) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ بشأن المؤتمر العالمي للسكان و٣٨/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ بشأن المؤتمر الدولي المعنى بالسكان ،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ ، و٧/١٩٨٦ المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ ، و٧٣/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ بشأن متابعة توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان ،

وقد درى وأقر نتائج العملية الخمسية الثالثة لاستعراض وتقدير التقدم المحرز في بلوغ أهداف خطة العمل العالمية للسكان^(٢٢) التي طلبت في الفقرة ١٠٨ من خطة العمل^(٢٣) وفي التوصية ٨٨ الصادرة عن المؤتمر الدولي المعني بالسكان^(٢٤) ،

وإذ يعرب عن تقديره للإجراءات التي اتخذها الكثير من الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية عملاً باحكام خطة العمل العالمية للسكان ،

وإذ يساوره القلق إزاء قضايا سكانية معينة نشأت أثناء السنوات الخمس الماضية والحاجة إلى تعزيز التوصيات السابقة التي تقتضي بشكل عاجل اتخاذ إجراءات جديدة ،

١ - يحيث جميع الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية والدولية على موافقة تأييدها لمبادئ وأهداف خطة العمل العالمية للسكان وللتوصيات المتعلقة بمتابعة تنفيذها ، والتي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بالسكان ، ولا سيما تقديم دعم خارجي لتنفيذ التوصيات الواردة في مرفق هذا القرار ،

. E/CN.9/1989/2 (٢٢)

(٢٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان ، ١٩٧٤ ، بوخارست ، ١٩-٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع للطبعة الانكليزية: A.75.XIII.3 E.75.3 ، الفصل الأول .

(٢٤) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان ، ١٩٨٤ ، مكسيكو ، ٦-١٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع: A.84.XIII.8 والتموين) ، الفصل الأول ، الفرع باء .

٢ - يبحث المنظمات الحكومية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تقوم بتقديم المساعدة التقنية والمالية في مجال السكان على زيادة جهودها المبذولة لتنفيذ خطة العمل العالمية للسكان من خلال برامج عملها وإيلاء اهتمام خاص للتوصيات الواردة في مرفق هذا القرار .

الجلسة العامة ٢٥

٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

المرفق

الاستنتاجات والتوصيات المتخذة عن العملية الثالثة
لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل
العالمية للسكان

الف - التقييم الشامل

١ - لا تزال خطة العمل العالمية للسكان (٢٥) والتوصيات الراية إلى متابعة تنفيذها (٢٦) تقدم إطاراً للسياسة العامة لتنفيذ الأنشطة السكانية على الصعيد الوطني والإقليمي وال العالمي . وقد وجدت الحكومات أن الأحكام مفيدة في صياغة سياساتها السكانية وتنفيذها وتقييمها . ويستخدمها المجتمع الدولي كأساس تحليلي لتقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية .

٢ - خلال المناقشات التي جرت مؤخراً بشأن كفاءة الأمم المتحدة وهيكلها الحكومي الدولي ووظيفتها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، أبرز ميدان السكان بوصفه الميدان الذي يتمس فيه عمل الأمم المتحدة بالفعالية بصورة نسبية . وعلى الرغم من الطابع الخلافي المتواصل لهذا الموضوع ، فإن ميدان السكان هو من الميدانين الرئيسية

(٢٥) 报 告 文 件 联 合 国 第 三 次 世 界 住 宅 大 会 1974 年 7 月 19 日 在 巴 哈 拉 斯 召 开
1974 年 8 月 11 日 发 行 (联 合 国 公 告 版) ， 编 号 A.75.XIII.3

(٢٦) 参 见 联 合 国 第 三 次 世 界 住 宅 大 会 1984 年 6 月 14 日 在 墨 西 哥 召 开
1984 年 8 月 11 日 发 行 (联 合 国 公 告 版) ， 编 号 A.84.XIII.8

لأعمال الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، ويعتبر قطاعا يمكن لكثير من الحكومات أن تقوم ببرمجته . وتتوفر اليوم ، لكل بلد من بلدان العالم تقريباً ، مجموعة من المؤشرات السكانية التي يعتمد عليها . وقطاع السكان من قطاعات المساعدة الدولية التي تعد أفضل تنسيقاً . وفضلاً عن ذلك ، تعد خطة العمل العالمية للسكان معاً دولياً يستخدم بموجبه معيارياً ولا يزال يرتكز بشدة على توافق عالمي للآراء . وعلى الرغم من وجود كثير من الأسباب التي تفسر هذه المنجزات ، فمن المهم التركيز على المنافع الناشئة عن الجمع بين الإرادة السياسية للحكومات وبين المهارات العلمية ومهارات البرمجة في كثير من وحدات الأمم المتحدة وفي العديد من المراكز الأكademية والرابطات الفنية والمنظمات الأخرى غير الحكومية .

٣ - ويمكن القول بأن النتائج الرئيسية للعملية الثالثة لاستعراض وتقدير تنفيذ الخطة كانت مرضية ، وذلك برغم وجود عدد من القضايا التي ظلت بدون حل وظهور قضايا أخرى مؤخراً . وتنقاضي متابعة تنفيذ الخطة النظر بموردة جدية في قضايا معينة حاسمة . واستناداً إلى النتائج الواردة في هذا التقييم ، اعتمدت التوصيات التالية وذلك بوجه خاص لمعالجة القضايا الجديدة التي نشأت خلال السنوات الخمس الماضية وللعمل ، في حالات قليلة ، على تعزيز التوصيات السابقة التي تنقاضي بشكل عاجل اتخاذ إجراءات جديدة .

باء - التوصيات

التوصية ١

تحث الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وأعضاء البرلمانات وعامة الجمهور بصفة عامة على إعادة تأكيد تأييدهم لمبادئ وأهداف وأحكام خطة العمل العالمية للسكان وتوصيات متابعة تنفيذها .

التوصية ٢

تحث الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على إيلاء أولوية عليا للجهود التعاونية الramatic إلى التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عن صعوبة الحالة الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية ، بما في ذلك مشكلة المديونية الخارجية ، وذلك بغية التغلب على العقبات الرئيسية التي تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ولتحقيق أهداف خطة العمل العالمية للسكان .

التوصية ٣

تُدعى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى إيلاء اهتمام خاص لنتائج وتوصيات المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (٣٧) وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (٣٨)، ولا سيما بشأن الأمور ذات الصلة بالقضايا السكانية .

التوصية ٤

تشجع الحكومات والمنظمات الدولية على تقديم الدعم المطلوب لتعزيز البرامج التي تستهدف تحسين دور المرأة ومركزها . وفي إطار هذه البرامج ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفتيات وأهمية اشتراك الرجل اشتراكاً ايجابياً في جميع مجالات مسؤولية الأسرة ، بما في ذلك تنظيم الأسرة والعنایة بالأطفال .

التوصية ٥

تحث الحكومات على إيلاء الانتباه الكامل لجميع الجوانب السكانية عند صياغة خططها وبرامجها الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية ، في إطار التخطيط الإنمائي الرئيسي وخارجه على السواء . وينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي أولوية علياً لدعم الحكومات في هذا الصدد . وثمة حاجة إلى وضع تعريف أوضح لمفهوم العوامل السكانية في الخطط والبرامج الإنمائية ، وللنهج التي ينبغي أن تستخدم في هذا الشأن . وينبغي أن تشمل التعاريف الموارد المؤسسة والموارد البشرية الالزمة لتحقيق تكامل فعال .

التوصية ٦

تحث الحكومات والمنظمات الدولية على تعزيز جهودها المبذولة لبلوغ الغايات التي حددتها المؤتمر الدولي المعنى بالسكان فيما يتعلق بالوفيات بوجه عام وبوفيات الأطفال والامهات بصفة خاصة .

التوصية ٧

ينبغي إجراء تقييم مستمر للآثار الديمografية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي ، وينبغي أن تبلغ نتائج هذا التقييم إلى الحكومات والمنظمات

(٣٧) قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ ، المرفق .

(٣٨) A/42/427 ، المرفق .

الدولية . وينبغي إيلاء اهتمام خاص لانتشار الإيدز بين السكان ممن هم في سن العمل وبين الأطفال ، ولحماية حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بالإيدز ، وللعواقب الوخيمة التي تتعرض لها أسر المصابين بهذا المرض ، والآثار المعاكسة التي يمكن أن تنجم بالنسبة لتخفيض الموارد لبرامج الصحة العامة والبرامج الإنمائية الأخرى . وتحث الحكومات على تشجيع أنماط السلوك التي يمكن أن تعمل على وقد انتشار مرض الإيدز والأمراض الأخرى التي يمكن أن تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وتعزيز تطوير واستخدام وسائل منع الحمل التي يمكن أن تتحقق ذلك .

التوصية ٨

نظراً للمتطور السريع للتكنولوجيات الاحيائية الجديدة وزيادة توفر هذه التكنولوجيات التي تؤثر على التناول البشري ، ينبغي للحكومات أن تقيّم النتائج المتعددة المرتبطة عليها فيما يتعلق بالقيم الأخلاقية وحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً وفيما يتعلق بآثارها الديموغرافية المحتملة .

التوصية ٩

نظراً لأن مجال المساعدة الجديد المسمى "مساعدة اللاجئين والتنمية" لا يرمي إلى مساعدة اللاجئين فحسب بل أيضاً إلى مساعدة المجتمعات التي تستضيفهم ، تُحثُّ الحكومات والمنظمات المحلية والدولية على التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقديم الدعم الكامل لتصميم وتنفيذ البرامج في هذا المجال .

التوصية ١٠

تدعى الحكومات إلى تصميم برامج متوازنة لجمع البيانات وتحليلها ونشرها تشمل جمع بيانات سكانية عن طريق نظم التسجيل المدني وتعدادات السكان وبرامج وطنية لإجراء دراسات استقصائية بالعينة . وتحقيقاً لهذا الغرض ، فإن المنظمات الدولية مدعوة إلى تقديم الدعم والمساعدة . وينبغي التركيز ، بشكل خاص ، على البيانات المتعلقة بتعليم المرأة والفتات السكانية الخامسة ، من قبيل مجتمعات السكان الأصليين ، والمعوقين ، والشباب ، والمسنين ، وإدماجها اجتماعياً واقتصادياً .

التوصية ١١

ينبغي للحكومات والمجتمع الدولي تعزيز القاعدة المؤسسية الازمة للاضطلاع بالبحوث النظرية والمنهجية والتطبيقية اللازمة لدعم البرامج والسياسات السكانية ولسد أوجه النقص القائمة في المعرفة في هذا الشأن . وبينما ينبعي موافلة تقديم

الدعم للبحوث الطبية الاحيائية ، فلا بد من إجراء مزيد من البحوث الموجهة نحو السياسة العامة بشأن العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على السلوك الانساني لا فيما يتعلق بالتناسل فحسب ، بل وبالاعتنال والوفيات والهجرة والتحضر .

التوصية ١٢

تحث الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على إعطاء أولوية عليا للجوانب الإدارية من البرامج السكانية وعلى أن تكفل إتاحة المتخصصين المدربين في هذا المجال . وسوف يكون من الضروري زيادة الجهود من أجل القيام بأنشطة الرصد والتقييم والبحث والاستفادة منها في صياغة وتنفيذ البرامج السكانية . وينبغي أن تتلقى برامج تنظيم الأسرة دعما متزايدا لضمان معايير ذات نوعية أعلى وتلبية الطلب على الخدمات .

التوصية ١٣

ينبغي أن تعطي الحكومات المعنية والمجتمع الدولي أعلى أولوية لمساعدة البرامج السكانية من أقل البلدان نموا التي لديها أعداد كبيرة من السكان ومعدلات مرتفعة لنمو السكان ، وبخاصة البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء .

٩٣/١٩٨٩ - برنامج العمل في ميدان السكان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٣٤٤(د-٣٩) و٢٣٤٥(د-٤٩) المؤرخين في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ بشأن توصيات مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان وقرارها ٣٢٨/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ بشأن المؤتمر الدولي المعنى بالسكان ،

وإذ يشير أيضا إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٨/١٩٨١ المؤرخ في ٦ آيار / مايو ١٩٨١ بشأن تعزيز التدابير المتعلقة بتنفيذ خطة العمل العالمية للسكان ، وقرارها ٣٢/١٩٨٥ بشأن الهيكل السكاني ، و٤/١٩٨٥ بشأن الآثار المترتبة على توصيات المؤتمر الدولي المعنى بالسكان ، و٦/١٩٨٥ بشأن مركز ودور المرأة والسكان ، والمقررة جميعها في ٢٨ آيار / مايو ١٩٨٥ ، و٧/١٩٨٦ المؤرخ في ٣١ آيار / مايو ١٩٨٦ بشأن المسائل السكانية ، و٧١/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز / يوليه ١٩٨٧ بشأن برنامج العمل في ميدان السكان ،

وإذ يؤكد ما لبرامج عمل منظومة الأمم المتحدة في ميدان السكان من دور محاند في بلوغ مقاصد وأهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، وفي العمل على تحقيق التعاون الاقتصادي ،

وإذ يشير إلى الدبيبة والفرع المتعلق بالسلم والأمن والسكان والفروع الأخرى من التوصيات المتعلقة بمتابعة تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان ، التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعنى بالسكان^(٣٩) ، حيث أكد من جديد أن مبادئ وأهداف خطة العمل العالمية للسكان ما زالت صالحة تماماً وأن تهيئة الظروف لاستتباب السلم والأمن الدوليين ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتحقيق مقاصد السياسات السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحيث جرى التشدد على عدد من القضايا في ميدان السكان التي ينبغي مواصلة إدراجها في برنامج العمل ، حسب الاقتضاء ،

وإذ يؤكد من جديد الدور الهام الذي تضطلع به لجنة السكان بوصفها الهيئة الاستشارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل السكانية ،

وإذ يحيط علما بتقرير لجنة السكان عن دورتها الخامسة والعشرين^(٤٠) والآراء التي جرى الإعراب عنها في الدورة بشأن التقدم المحرز في ميدان السكان وبرنامج العمل المقترن ،

١ - يحيط علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنطين ١٩٨٨-١٩٨٩ والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٩١ في ميدان السكان ،

(٣٩) تقرير المؤتمر الدولي المعنى بالسكان ، ١٩٨٤ ، مكسيكو ، ١٤-٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع: A.84.XIII.8. والتصويت) ، الفصل الأول ، الفرع باء .

(٤٠) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ٦ . (B/1989/24)

٢ - يطلب من الأمين العام ، عند وضع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ ، أن يأخذ في الاعتبار ، حسب الاقتضاء ، الآراء المعرب عنها في الدورة الخامسة والعشرين للجنة السكان والمبادئ التوجيهية المتعلقة ببرامج عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة المبينة في الفقرتين ٣ و٤ من هذا القرار ،

٣ - يطلب أيضًا من الأمين العام:

- (أ) أن يواصل إعطاء أولوية عليا لرصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم ، بما في ذلك النظر في المواضيع الخاصة بتعقب ؛
(ب) أن يواصل العمل بشأن ما يلي:
١١) الدراسات عن أوجه الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ، وإيلاء اهتمام خاص للدراسات الرامية إلى تشجيع إدماج العوامل السكانية في التخطيط الإنمائي ؛
١٢) الدراسات عن الترابط بين السكان وبين مركز المرأة ودورها ؛
١٣) التحليل المقارن للسياسات السكانية ؛
١٤) إجراء تقييمات دورية للتقديرات والإسقاطات المتعلقة بالسكان والهيكل السكاني وبالتحضر ؛
١٥) تحليل الوفيات ، وبخاصة وفيات الرُّضع والأطفال ؛
١٦) الدراسات عن السلوك التناسلي وعن تنظيم الأسرة وتأثيره الديموغرافي ؛
١٧) الدراسات عن الهجرة الداخلية والدولية وعن الانماط المقارنة للتحضر وتوزيع السكان ؛
١٨) نشر المعلومات السكانية ومواءمة تطوير شبكة المعلومات السكانية على الصعيدين الإقليمي والعالمي ؛
(ج) أن يشرع في العمل التحضيري الغني للجتماع الدولي المعنى بالسكان في عام ١٩٩٤ ، حسب الاقتضاء ؛
(د) أن يواصل العمل عن كثب مع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، حسب الاقتضاء ، في تنفيذ البرامج ؛
(ه) أن يزيد تحسين الاتصال والتنسيق بين شعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وللجان الإقليمية والحكومات ، وبخاصة من أجل إعداد أدلة التقديرات والإسقاطات السكانية المقبولة على أوسع نطاق ممكن ، على أن تؤدي شعبة السكان دوراً رئيسياً في هذا النشاط ؛

٤ - يطلب كذلك من الأمين العام:

(١) أن يواصل ويعزز أنشطة التعاون التقني المتعددة التخصصات في ميدان السكان ، بما في ذلك التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، حسب الاقتضاء ، في المجالات التالية:

١١ التدريب في مجال الديموغرافيا والمسائل المتعلقة بالسكان والتنمية ، بما في ذلك عقد دورات لتحسين المعرفة والمهارات ، وبخاصة في مجال استخدام برامج الحاسوب الالكترونية الخفيفة ؛

١٢ تقييم وتحليل البيانات السكانية الأساسية ، وبخاصة البيانات المأخوذة من دورة عام ١٩٩٠ للتعدادات السكانية ، ونشر وامتناد نتائج تكنولوجيا الحاسوب الالكترونية ، مع تأمين التنسيق التقني على الصعيد الوطني في العملية ؛

١٣ وضع وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية في إطار الخطط الإنمائية الوطنية ، وإيلاء اهتمام خاص للأوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على الصعيد دون الوطني ؛

(ب) أن يواصل تقييم وتحليل الخبرة المكتسبة في أنشطة التعاون التقني في ميدان السكان وأن ينشر الدراسات المتعلقة بها ؛

(ج) أن يعهد للجنة السكان في دورتها السادسة والعشرين تقريرا عن احتياجات المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية من المتخصصين السكانيين .

٥ - يعيد تأكيد أهمية المحافظة على نطاق وفعالية وكفاءة برنامج السكان العالمي ومواصلة تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، وإدارة التعاون التقني لاغراض التنمية ، واللجان الإقليمية ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، والمؤسسات والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في تخطيط وتنفيذ برامجها السكانية ، وكذلك ضرورة قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتعزيز التنسيق والتعاون ، حسب الاقتضاء ، مع الدول الأعضاء وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الوطنية .

الجلسة العامة ٢٥

٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

٩٤/١٩٨٩ - الدعم المقدم من الامم المتحدة إلى
البلدان الافريقية في ميدان السكان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

لما يشير إلى قراري الجمعية العامة دإ - ٢/١٣ المؤرخ في ١ حزيران /
يونيه ١٩٨٦ ، الذي يحتوي مرفقه على برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش
الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، و٢٧/٤٢ المؤرخ في ١٨ تشرين
الثاني /نوفمبر ١٩٨٨ بشأن استعراض وتقييم منتصف المدة لتنفيذ البرنامج ،

وإذ يشير أيضا إلى برنامج عمل كليمينجارو للسكان والتنمية المعتمدة على
الذات في افريقيا (٢١) ، الذي اعتمدته المؤتمر الافريقي الثاني للسكان وأيدته اللجنة
الاقتصادية لافريقيا (٢٢) ،

وإذ يلاحظ مع الارتياح النشطة التي تضطلع بها في ميدان السكان مؤسسات منظومة
الامم المتحدة ، على نحو ما أبلغ الأمين العام (٢٣) ، ولا سيما الاولوية التي يعطيها
صندوق الامم المتحدة للسكان للبلدان الافريقية بالنظر إلى المشاكل الاقتصادية
والاجتماعية الخطيرة التي تواجهها ،

وإذ يؤكد من جديد الحاجة إلى المساعدة التقنية والموارد المالية لتدريب
المزيد من الموظفين في البلدان الافريقية من أجل ضمان تمكين هذه البلدان من تنفيذ
السياسات الرامية إلى اتساق النمو السكاني مع القدرات الاقتصادية والبيئية تنفيذاً
فعلاً ،

١ - يرجى ببرنامج العمل المقترح لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ في مجال
التعاون التقني في ميدان السكان ،

(٢١) E/CONF.76/6 ، المرفق الخامس .

(٢٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٤ ، الملحق رقم ١١ (1984/21) ، الفصل الرابع ، القرار ٥٠٦ (١٩٨٥) .

(٢٣) انظر E/CN.9/1989/11 و 4/1989/E Add.1 .

٣ - يطلب من الأمين العام ضمان التواجد المتوازن للأموال من أجل التعاون التقني في ميدان السكان ، ولا سيما توفير الزمالات للتدريب في مراكز التدريب المدعومة من الأمم المتحدة مثل مركز القاهرة الديموغرافي ، والمعهد الإقليمي للدراسات السكانية بأكرا ، ومعهد التدريب والبحث الديموغرافيين في ياوندي ، وفي سائر مراكز وبرامج الأمم المتحدة الديموغرافية التي تخدم البلدان الأفريقية ؛

٤ - يطلب من مؤسسات منظمة الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية لاحتياجات المشاكل السكانية في إفريقيا وفقاً لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ .

الجلسة العامة ٢٥

٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

٩٥/١٩٨٩ - تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتعلقة بال الأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

(٢٥) وقد درى تقرير الأمين العام (٢٤) وتقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مسألة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتعلقة بال الأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وقد استمع إلى البيان الذي أدى به كل من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ،

وإذ يذكرُ بقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ، الذي يتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وبجميع القرارات الأخرى التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع ، وعلى وجه

• Add.1/A/44/297 (٢٤)

• Add.1/E/1989/112 (٢٥)

الخصوص قرار الجمعية العامة ٣٠/٤٢ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٣/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ ،

وإذ يذكر أيضًا بقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٢ المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بشأن مسألة ناميبيا ، و٥٠/٤٢ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب إفريقيا ،

وإذ يعيد تأكيد مسؤولية الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظمة الأمم المتحدة عن اتخاذ جميع التدابير الفعالة ، كل في دائرة اختصاصها ، للمساعدة على التنفيذ التام والسرعى للإعلان ، وغيره من القرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة ،

وإذ يحيط علمًا مع الارتياح بإقامة فريق الأمم المتحدة للمساعدة في المرحلة الانتقالية في ناميبيا في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٣٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ،

وإذ يساوره بالغ القلق لأن أهداف الأمم المتحدة وإعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لم تتحقق على نحو تام ،

وإذ يلاحظ بالغ القلق أن ممارسة جنوب إفريقيا للفصل العنصري وأعمال زعزعة الاستقرار التي ترتكبها ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة لا تزال تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين ،

وإذ يدين بقوة مواصلة جنوب إفريقيا لسياسة الفصل العنصري وانتهاكاتها للالتزامات التي تتحمّلها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، وعدم امتثالها المستمر لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة ،

وإذ يؤكد من جديد أن إنكار الحقوق السياسية والمدنية الكاملة على أغلبية سكان جنوب إفريقيا هو نتيجة استمرار وضع استعماري في ذلك البلد ،

وإذ يدرك إدراكاً عميقاً الحاجة الملحة المستمرة لشعب ناميبيا إلى المساعدة الملحوظة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بال الأمم المتحدة ، وخاصة أثناء مرحلة الانتقال إلى الاستقلال وبعده مباشرة ،

وإذ يعرب عن تقديره لمنظمة الوحدة الأفريقية لعقدتها في آب/أغسطس ١٩٨٨
المؤتمر الدولي المعنى بمحنة اللاجئين ، والعائدين ، والمشددين في الجنوب
الأفريقي ، وإذ يدرك إدراكاً عميقاً محنة الشعوب المعنية وحاجتها الملحة إلى
المساعدة الدولية ،

وإذ يلاحظ بتقدير موافلة تقديم المساعدة إلى اللاجئين من الجنوب الأفريقي من
خلال مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين ،

وإذ يلاحظ مع الارتياح الجهود المتواصلة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي لتقديم المساعدة إلى ناميبيا وحركة التحرير الوطني المعنية ، وإذ يثني
على المبادرة التي اتخذتها تلك المنظمة بإقامة قنوات لإجراء اتصالات ومشاورات دورية
أو شق بين الوكالات المتخصصة ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة
التحرير الوطني في مجال وضع برامج المساعدة ،

١ - يحيط علماً بتقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويعيد الملاحظات
والاقتراحات الواردة فيه ؛

٢ - يؤكد من جديد أن اعتراف الجمعية العامة ومجلس الأمن والهيئات الأخرى
في الأمم المتحدة بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة في سبيل ممارسة حقها في تقرير
المصير والاستقلال يترب عليه بالتبعة أن تقدم مؤسسات منظمة الأمم المتحدة كل
ما يلزم من أشكال المساعدة المعنية والمادية إلى شعبي ناميبيا وجنوب أفريقيا
وحركات تحريرهما الوطني ؛

٣ - يعرب عن تقديره للوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى بمنظمة الأمم
المتحدة التي استمرت في التعاون ، بدرجات متفاوتة ، مع الأمم المتحدة ومنظمة
الوحدة الأفريقية في مجال تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وغيره
من القرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة ، ويحث جميع الوكالات
المتخصصة وسائر مؤسسات منظمة الأمم المتحدة ، ولا سيما البنك الدولي ، والمؤسسة
المالية الدولية ، وصندوق النقد الدولي ، على المساهمة في التنفيذ الكامل والسرعى
للحكم ذات الصلة الواردة في تلك القرارات ؛

٤ - يرجو من الوكالات المتخصصة ومن المؤسسات الأخرى في منظمة الأمم
المتحدة أن تعمد ، على سبيل الاستعجال ، إلى زيادة تقديم المساعدة إلى شعب ناميبيا

أثناء مرحلة الانتقال إلى الاستقلال ، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في المرحلة الانتقالية ، وبعد الاستقلال مباشرة ، ويرجو خاتمة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مواصلة تيسير إعادة جميع اللاجئين والعائدين الناميبيين إلى وطنهم وتأهيلهم وتوطينهم بغية تمكينهم من المشاركة كاملة وحرة في العملية الانتخابية بموجب أحكام خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ٤

٥ - يرجو أيضًا من الوكالات المتخصصة ومن المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أن تعمد ، بالنظر إلى تردي الحالة في جنوب أفريقيا وإلى ما يقوم به نظام الفصل العنصري من أعمال زعزعة الاستقرار ضد الدول في تلك المنطقة ، إلى زيادة مساعدتها لدول خط المواجهة وللدول المجاورة ولحركات التحرير في جنوب أفريقيا ٥

٦ - يرجو كذلك من الوكالات المتخصصة ومن المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أن تواصل اتخاذ جميع التدابير الازمة ، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، لحجب أية مساعدة مالية أو اقتصادية أو تقنية أو أية مساعدة أخرى عن حكومة جنوب أفريقيا إلى أن تمثل تلك الحكومة لاحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وأن تمتلك عن اتخاذ أي إجراء قد ينطوي على دعم أو تأييد سياسة وممارسة الفصل العنصري القمعية التي يتبعها النظام العنصري ضد شعب جنوب أفريقيا ، وسياسته في زعزعة استقرار الدول الأفريقية المجاورة ٦

٧ - يرجو أيضًا من الوكالات المتخصصة ومن المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أن تقوم ، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وعن مجلس الأمن بشأن سياسات الفصل العنصري لحكومة جنوب أفريقيا ، بتكتيف دعمها لشعب جنوب أفريقيا المضطهد وأن تتخذ من التدابير ما يكفل عزل نظام الفصل العنصري تماماً ، وتبعد الرأي العام العالمي لمناهضة الفصل العنصري ٧

٨ - يعرب عن بالغ استيائه إزاء الروابط المالية وغيرها من الروابط القائمة بين بعض المنظمات الدولية وحكومة جنوب أفريقيا ، في تجاهل لقرارات الجمعية العامة المتكررة ، ويطلب إلى هذه المنظمات على وجه الاستعجال أن تضع حدًا لهذه الروابط ٨

٩ - يلاحظ مع الارتياح الترتيبات التي اتخذتها عدة وكالات متخصصة ومؤسسات تابعة للأمم المتحدة لتمكين ممثلي حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة

الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات الإقليمية المعنية من الاشتراك الكامل بمفعة مراقب في الاعمال التي تتصل بالمسائل المتعلقة ببلدانهم ، ويطلب إلى المؤسسات الدولية التي لم تتخذ تلك الترتيبات حتى الان أن تفعل ذلك دون إبطاء ، بما في ذلك اتخاذ الترتيبات الالزمة لتحمل تكاليف اشتراك هؤلاء الممثلين ؛

١٠ - يوصى بأن تكشف جميع الدول جهودها في الوكالات المتخصصة وفي المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الكامل والفعال لإعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وغيره من قرارات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ؛

١١ - يبحث مجال إدارة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي لم تدرج بالفعل في جداول أعمال دوراتها العادية بندًا مستقلًا بشأن التقدم الذي أحرزته هذه المؤسسات والإجراءات التي يتعين أن تتخذها في مجال تنفيذ الإعلان وغيره من قرارات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ، على أن تفعل ذلك ؛

١٢ - يبحث أيضًا الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على أن يقوموا ، بالتعاون الفعال مع منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات الإقليمية المعنية ، بوضع مقترنات محددة بشأن التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وأن يقدموا تلك المقترنات ، على سبيل الأولوية ، إلى أجهزتهم الإدارية والتشريعية ؛

١٣ - يوجه نظر اللجنة الخامسة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة واللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري إلى هذا القرار وإلى المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٩ ؛

١٤ - يرجو من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يواصل إقامة اتصالات وثيقة بشأن هذه المسائل مع رئيس اللجنة الخامسة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومع رئيس اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري وأن يقدم تقريرًا عن ذلك إلى المجلس ؛

١٥ - يرجو من الأمين العام أن يتتابع تنفيذ هذا القرار ، مع الاهتمام خاصة بترتيبات التنسيق والتكميل المعدة لتحقيق أقصى حد من كفاءة أنشطة المساعدة التي

تضطلع بها شئ مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ ؛

١٦ - يقرر أن يبقي هذه المسائل قيد الاستعراض المستمر .

الجلسة العامة ٢٥

٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

٩٦/١٩٨٩ - تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٧٨/٤٢ المؤرخ في ٣٠ كانون الأول /
ديسمبر ١٩٨٨ ،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٤/١٩٨٨ المؤرخ
في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ ،

وإذ يأخذ في اعتباره انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية
المحتلة ضد الاحتلال الاسرائيلي ، بما في ذلك سياساته وممارساته الاقتصادية
والاجتماعية ،

وإذ يؤكد أن الشعب الفلسطيني لا يستطيع أن ينمي اقتصاده الوطني ما دام
الاحتلال الاسرائيلي مستمراً ،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء الآثار الخطيرة ، وخاصة على الأطفال
الفلسطينيين ، نتيجة الممارسات الاسرائيلية ، وخصوصاً الغلاق الشامل للمؤسسات
التعليمية الفلسطينية في الضفة الغربية لفترات طويلة ، بما في ذلك رياض الأطفال
ومدارس التي تديرها وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في
الشرق الادنى وغيرها من المدارس ،

وإذ يرفض القيود الاسرائيلية على تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية من
الخارج للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ،

وادراكا منه لترابيد الحاجة إلى توفير المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب
الفلسطيني ،

ولم يلاحظ بأدنى عدم إعداد تقرير كامل عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٧٨/٤٣ ،

١ - يعرب عن تقديره للدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية
الدولية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ،

٢ - يرجو من المجتمع الدولي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات
الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تواصل مساعدتها للشعب الفلسطيني وأن
ترزد منها بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ،

٣ - يرجو من مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وغيرها من الهيئات
المختصة في الأمم المتحدة أن توجه اهتمامها إلى الاحتياجات الخاصة للأطفال
الفلسطينيين الذين يعانون من الممارسات الإسرائيلية وأشارها ،

٤ - يدعو إلى إعادة فتح جميع المؤسسات التعليمية الفلسطينية فورا ،

٥ - يدعو أيضا إلى أن يتم فورا رفع القيود والعقبات الإسرائيلية التي
تعوق تنفيذ مشاريع المساعدة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من
هيئات الأمم المتحدة والهيئات الأخرى التي تقدم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى
الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ،

٦ - يدعو كذلك إلى تنفيذ مشاريع التنمية في الأراضي الفلسطينية
المحتلة ، بما في ذلك قيام جميع الأطراف المعنية بتيسير إقامة مصنع الأسمدة المشار
إليه في قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ،

٧ - يرجو من الأمين العام أن يقدم تقريرا كاملا عن تنفيذ قرار الجمعية
العامة ١٧٨/٤٣ وهذا القرار إلى الجمعية في دورتها الرابعة والأربعين .

الجلسة العامة ٢٥

٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

٩٧/١٩٨٩ - المسائل البرنامجية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،
إذ يشير إلى المادة ٣١ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٣٦) ،

وإذ يلاحظ أهمية المسؤوليات الإضافية للجنة البرنامج والتنسيق في عملية الميزانية التي كلفتها بها الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

وإذ يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٣٩ تموز/ يوليه ١٩٨٨ الذي قرر فيه المجلس في جملة أمور أن يجري دراسة متعمقة للاسباب ذات الصلة من ميزانية الأمم المتحدة البرنامجية المقترحة في ضوء توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بغية تقديم التوصيات الملائمة إلى الجمعية العامة بشأن الأولويات العامة وأولويات البرامج للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين ،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن جميع مسائل تحديد الأولويات في المخططات المقبلة للميزانية البرنامجية المقترحة^(٣٧) ،

وإذ يؤكد أهمية تحديد الأولويات في عملية التخطيط والميزانية ،

وقد نظر في الفروع ذات الصلة من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها التاسعة والعشرين^(٣٨) ،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٢ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ الذي قررت فيه الجمعية العامة أن يكون موعد تقديم مخطط الميزانية البرنامجية هو ١٥ آب/أغسطس من السنة التي هي من غير سنوات الميزانية ،

• (٣٦) E/5715/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع: A.83.I.9).

• (٣٧) A/44/272

(٣٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٦ (A/44/16).

١ - يؤيد استنتاجات لجنة البرنامج والتنسيق و توصياتها في صدد المسائل البرنامجية وخاصة الأبواب ٤ إلى ٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ،

٢ - يؤكد على ضرورة قيام الهيئات الحكومية الدولية القطاعية منها أو الفنية أو الإقليمية بالنظر في الوقت المناسب في مشاريع برامج العمل ، كلُّ في ميدان مسؤولياتها ، كي يتضمن للأمين العام أن يأخذ توصياتها بعين الاعتبار عند إعداد اقتراحاته للميزانية البرنامجية ،

٣ - يؤيد استنتاجات لجنة البرنامج والتنسيق و توصياتها في صدد تحديد الأولويات (٣٩) ،

٤ - يلاحظ أن الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق التي ستكون مدتها ستة أسابيع وفقاً للفقرة ٨ من مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٨-٦٠) المؤرخ في ١٤ أيار/مايو ١٩٧٦ سوف تعقد على جزأين وأن الجزء الثاني منها سيكرس للنظر في مخطط الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤ ،

٥ - يؤيد توصية لجنة البرنامج والتنسيق بأن تنظر الجمعية العامة في إمكانية تعديل جدول الاجتماعات بحيث تبدأ دورات اللجنة في أواخر شهر أيار/مايو (٤٠) .

الجلسة العامة ٢٥

٣٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

(٣٩) المرجع نفسه ، الفقرات ٢٧١ - ٢٧٤ .

(٤٠) المرجع نفسه ، الفقرة ٥٣ .

٩٨/١٩٨٩ - الاستراتيجية الدولية لمكافحة غزو الجراد والجنادب ، وخاصة في إفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة رقم ٤١/١٨٥ المؤرخ في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ ، و ٤٢/٢٠٣ المؤرخ في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ ، والى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٢/١٩٨٨ المؤرخ في ٥ شباط / فبراير ١٩٨٨ ، و ٣/١٩٨٨ المؤرخ في ٤ آيار / مايو ١٩٨٨ ، وقرار مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٦٦٠ (د - ٤١) المؤرخ في ٧ نيسان / أبريل ١٩٨٩ ،

وإذ يضع في اعتباره قرار رقم ٩٩/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٦ تموز / يوليه ١٩٨٩ والمتعلق بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، وإذ يدرك أن العقد سيشمل غزو الجراد والجنادب ،

وإذ يلاحظ مع الارتياب التضاؤل الشامل تقريباً في غزوات الجراد والجنادب بفضل ما بذلته البلدان المتضررة من جهود تقسم بالعزم ، فضلاً عن المساعدة السخية المقدمة من المجتمع الدولي ،

وإذ يلاحظ أيضاً نتائج مؤتمر رؤساء دول البلدان الأعضاء في المنظمة المشتركة لمكافحة الجراد والطيور المعقود في داكار في شباط / فبراير ١٩٨٩ ،

وإذ يدرك خطر عودة غزو الجراد والجنادب سريعاً وإمكانية تجدد ظهور أسراب نتيجة لهطول الأمطار الواسعة الانتشار والغزيرة في المنطقة الصحراوية وغيرها من مناطق العالم ،

وإذ يلاحظ أن أسراباً صغيرة أو متوسطة الحجم من الجراد الصحراوي قد أبلغ عنها مركز عمليات الطوارئ لمكافحة الجراد التابع لمنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة أو تنبأ بظهورها في عدة بلدان صحراوية في الفترة من حزيران / يونيو إلى منتصف آب / أغسطس ١٩٨٩ ،

(٤١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ١٦ (E/1989/35) ، الفصل الرابع .

ولاذ يضم في اعتباره أن عددا من البلدان ، وخاصة أشدها فقرا ، لم تستطع بعد التغلب على الآثار المعقّدة والضارة لغزو الجراد والجندب الأخير الوخيم العاقبة ،

١ - يحيط علما مع الاهتمام بتقرير الأمين العام^(٤٢) و بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة^(٤٣) عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية لمكافحة غزو الجراد والجندب ، وخاصة في إفريقيا ؛

٢ - يرحب بإنشاء فرق العمل الدولي لمكافحة الجراد الصحراوي تحت المسؤولية التقنية والتنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة بقصد تقديم دعم مباشر إلى البلدان المتضررة ، لا سيما المناطق الموبوءة بصورة خطيرة أو المناطق التي يصعب الوصول إليها ؛

٣ - يرحب أيضا بالتعاون السخي والفعال القائم في هذا الصدد بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي ؛

٤ - يرحب كذلك بالتداء الموجه من مؤتمر رؤساء دول البلدان الأعضاء في المنظمة المشتركة لمكافحة الجراد والطيور إلى المجتمع الدولي لدعم المنظمة بقوّة في التنفيذ الصارم لخطة العمل لمكافحة الجراد في الأجل القصير والمتوسط والطويل ، التي اعتمدها مجلس وزراء المنظمة في دورته الرابعة والعشرين المعقدة في نجامينا في الفترة من ١٠ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ؛

٥ - يعرب عن تأييده لمبادرات الابحاث الطويلة الأجل التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وعدد من الحكومات والتي تهدف إلى زيادة تطوير طرق مكافحة أكفا واقتاصادية وسلامة بيئيا إلى جانب الأنشطة القصيرة الأجل والبرامج المتوسطة الأجل للوقاية والاستراتيجيات البديلة الطويلة الأجل المقبولة بيئيا لمكافحة الجراد والجندب ؛

. A/44/314-E/1989/115 (٤٣)

. A/44/314/Add.1-E/1989/115/Add.1 (٤٢)

٦ - يدعو منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة إلى موافلة اداء دورها بوصفها الوكالة الرائدة في مكافحة الجراد والأنشطة البحثية ذات الصلة ، بالتعاون الوثيق مع غيرها من المنظمات والمؤسسات المختصة ، وإلى ضمان تنفيذ مقتراحات وخطط فرق العمل الدولية لمكافحة الجراد الصحراوي بحيث تستكمل تماماً أنشطة السلطات الوطنية والاقليمية وانشطة المانحين ؛

٧ - يلاحظ أنه رغم ما يبدو من انحسار آفة الجراد الصحراوي الحالية ، فلا بد لجميع المعنيين بالأمر من موافلة التيقظ فيما يتعلق بإعداد الجراد التي ما زالت منتشرة والاسرار الجديدة المبلغ عنها في عدة بلدان صحراوية ؛

٨ - يعرب عن تقديره للمجتمع الدولي لما قدمه من مساعدة إلى البلدان المتضررة ، ويدعو إلى موافلة دعم الجهود القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لمكافحة الجراد والجنادب ؛

٩ - يناشد المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة ، إتاحة الموارد اللازمة لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة والتعاون معها في زيادة تطوير تكنيات الاستشعار من بعد ، والتدريب ، واختبار مبيدات الآفات وتقديرها ، وجمع المعلومات ونشرها ، والوقاية ، والتنسيق والتمويل ، وفي إنشاء أو تعزيز شبكات الإنذار المبكر الوطنية والإقليمية بغية تحسين قدرة البلدان المتضررة أو التي هي عرضة للتضرر على مواجهة التهديدات المقبلة ؛

١٠ - يؤيد النداء الموجه من الأمين العام إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات أخرى في منظومة الامم المتحدة للاستمرار في توخي اليقظة وعدم إضاعة الخبرة المكتسبة خلال السنتين المنصرمتين في مكافحة غزو الجراد والجنادب ، ويرجو من المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ تقريراً مستكملاً عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية لمكافحة غزو الجراد والجنادب ، وخاصة في أفريقيا .

الجلسة العامة ٢٥

٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

٩٩/١٩٨٩ - العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ يضع في اعتباره أن الكوارث الطبيعية قد أضرت بحياة أعداد كبيرة من الناس وألحقت أضراراً جسيمة بالهيكل الأساسي والممتلكات في جميع أنحاء العالم ، وخاصة في البلدان النامية ،

وإذ يعترف بالمسؤولية الهامة الواقعة على كاهل منظومة الأمم المتحدة برمتها عن تعزيز التعاون الدولي في تخفيف حدة الكوارث الطبيعية وتوفير المساعدة وتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث والتأهب لها واتقائها ،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ الذي قررت فيه الجمعية العامة أن تسمى عقد التسعينات من هذا القرن عقداً يولي فيه المجتمع الدولي ، برعاية الأمم المتحدة ، اهتماماً خاصاً لتعزيز التعاون الدولي في ميدان الحد من الكوارث الطبيعية ،

وإذ لا تفيب عن باله الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٢ التي طلبت فيها الجمعية العامة من الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات العلمية والتكنولوجية والأكاديمية وغيرها من المنظمات غير الحكومية ذات الشأن ، بوضع إطار مناسب لتحقيق هدف العقد ومقاصده ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٤٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ الذي كررت فيه الجمعية طلبها إلى الأمين العام بأن يضع إطاراً مناسباً للعمل على جميع المستويات لتحقيق أهداف العقد ومقاصده ،

وإذ يشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٦ تموز / يوليه ١٩٨٨ بشأن المساعدة في حالات الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الكوارث ،

١ - يحيط علما باهتمام بتقرير الأمين العام عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية^(٤٤) ،

٢ - يعرب عن تقديره للأعمال التي قام بها فريق الخبراء الدولي المخصص للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الذي اعتمد إعلان طوكيو^(٤٥) في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ وقدم تقريره إلى الأمين العام^(٤٦) ، ويرجو تقديم التقرير الكامل للفريق إلى الجمعية العامة بوصفه وثيقة رسمية ،

٣ - يوصي بأن تتخذ الجمعية العامة التدابير لوضع إطار مناسب للتعاون الدولي تحقيقاً لهدف ومقاصد العقد الذي يبدأ في عام ١٩٩٠ مع التشديد خاصة على الدور المتوازن لمنظومة الأمم المتحدة في مجال الحفز والتيسير ، مراعية الاقتراحات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام والآراء التي أعرب عنها في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية الثانية لعام ١٩٨٩ .

الجلسة العامة ٢٥

٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

١٠٠/١٩٨٩ - المساعدة في تعمير لبنان وتنميته

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،
إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٠٧/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وإلى قرارات الجمعية العامة السابقة المتعلقة بالمساعدة الدولية في تعمير لبنان ، والتي طلبت فيها الجمعية إلى الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة توسيع وتكثيف برامجها للمساعدة لاحتياجات لبنان ،

وإذ يدرك تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشعب لبنان ومدى احتياجاته غير المليئة ،

(٤٤) A/44/322-E/1989/114 .

(٤٥) المرجع نفسه ، المرفق الثاني .

(٤٦) للاطلاع على موجز للتقرير ، انظر ١١٤ A/44/322-E/1989/114 ، المرفق الأول .

وإذ يلاحظ بقلق عظيم التضخم الذي لم يسبق له مثيل في لبنان خلال السنوات الخمس الماضية والانخفاض المذهل في قيمة عملة البلد ،

يناشد جميع الدول الاعضاء وجميع مؤسسات منظومة الامم المتحدة موافلة وتكثيف جهودها لتبني كل المساعدة الممكنة لحكومة لبنان في جهودها الرامية إلى التعمير والتنمية ، وفقا للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الجلسة العامة ٢٥

٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

١٠١/١٩٨٩ - تعزيز التعاون الدولي بشأن البيئة: توفير

موارد مالية إضافية للبلدان النامية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن الترتيبات المؤسسية والمالية للتعاون الدولي في ميدان البيئة ، لا سيما الفقرة ٤ من الفرع ثالثا ،

وإذ يشير أيضا الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٨

تموز/يوليه ١٩٨٨ ،

وإذ يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة^(٤٧) ،

١ - يخلص إلى أنه يلزم إيلاء اهتمام متزايد لتوفير موارد مالية جديدة واضافية للبلدان النامية من أجل برامج ومشاريع البيئة لضمان عدم تأثر أولوياتها الإنمائية تائراً معاكساً وإبقاء توفير هذه الموارد قيد استعراض أكثر فعالية واستمراراً ،

٤٧) A/44/332-E/1989/103 ، المرفق .

٢ - يوصى بأن يتم ، خلال العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المقترن عقده بشأن البيئة والتنمية وفي المؤتمر ذاته ، النظر بعناية في هذه المسألة بغية تمكين المؤتمر من تحديد طرائق للرصد أو الاستعراض الفعال من أجل توفير أسلوب وقائي للتوجيه على اتخاذ إجراءات مناسبة .

الجلسة العامة ٣٦

٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩

١٠٣/١٩٨٩ - خطة العمل لمكافحة التصحر

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٨٩/٤٣ المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تنفيذ وتمويل خطة العمل لمكافحة التصحر ، وخاصة القرار ١٨٩/٤٣
باء بشأن تنفيذ الخطة في منطقة السهل السوداني ،

وإذ يحيط علماً مع الاهتمام بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن
أنشطة مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني^(٤٨) ،

وإذ يحيط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات الجمعية
العامة ١٨٩/٤٣ ١٨٩٠ ألف وباء وجيم^(٤٩) ،

وإذ يلاحظ أن التأخير في إتاحة الوثائق منع المجلس من إيلاء عناية كاملة
لهذه المسألة ،

١ - يقرر إحالة تقريري الأمين العام ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ومقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٣/١٥ المؤرخ في ٢٥ أيار /
مايو ١٩٨٩^(٥٠) وكذلك مشروع القرار الوارد في مرفق المقرر ٢٣/١٥ دال ، مع الاراء

٤٨) DP/1989/50 .

٤٩) A/44/351-E/1989/122 .

٥٠) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ،
الملحق رقم ٢٥ (A/44/25) ، المرفق .

والتعليقات التي أبديت في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية الثانية لعام ١٩٨٩ ، إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين لبحثها بعمق واتخاذ الإجراء الملائم بشأنها .

الجلسة العامة ٣٦
٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩

١٠٣/١٩٨٩ - البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف في أفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة العامة ٢٠٨/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، و ١٧٥/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، و ١٨٨/٤٢
المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ وكذا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٤/١٩٨٦ المؤرخ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ والذي عمده فيه إلى ترشيد النظر في قضايا التصحر والجفاف ،

وقد جزع بالغ الجزع للدراسات التي تشير إلى حدوث تغيرات مناخية هامة في
أفريقيا ، مما يجعل الحالة الراهنة حرجة جداً ، وللتوقعات المثيرة للقلق المنتسبة
عن اجتماع المائدة المستديرة العلمية المعنى بالاحوال المناخية والجفاف في أفريقيا
والمعقود في أديس أبابا في شباط/فبراير ١٩٨٤^(٥١) ،

وإذ يشعر بقلق عظيم للنتائج المفجعة المترتبة على تسارع التصحر والتي أدت
إلى انخفاض ملحوظ في الإنتاج الزراعي وأسهمت بصورة خاصة في تفاقم الأزمة الاقتصادية
الراهنة في أفريقيا ،

وإذ يحيط علماً بالاهتمام المبدي في اجتماع القمة الذي عقدها البلدان
الصناعية الرئيسية السبعة في باريس في تموز/يوليه عام ١٩٨٩ ، بالمسائل المتعلقة
بمكافحة التصحر ، وخاصة بالخطة لإنشاء مرصد لمنطقة السهل السوداني ،

^(٥١) انظر ١٠٩/١٩٨٤/E ، المرفق .

وإذ يذكر بأنه وفقاً لاحكام برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠^(٥٣) التزمت الحكومات الأفريقية بتعزيز التدابير اللازمة لمكافحة الت deser والجفاف ، وإذ يضع في اعتباره الدعم النشط والالتزام بالعمل اللذين أعرب عنهم المجتمع الدولي ، بما في ذلك منظومة الامم المتحدة ، بقوة في قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٢ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ والمتعلق باستعراض وتقدير منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل ،

وإذ يحيط علماً بتقرير الامين العام عن البلدان المنكوبة بالdeser والجفاف^(٥٤) ،

وإذ يحيط علماً بعمل مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للبيئة بشأن هذه المسألة وبمقرره ٣٣/١٥ المؤرخ في ٢٥ ايار / مايو ١٩٨٩^(٥٤) ،

وإذ يرحب بنتائج وقرارات المؤتمر الوزاري المعنى بوضع سياسة مشتركة لمكافحة الت deser في بلدان اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ، وفي بلدان المغرب ومصر والسودان ، المنعقد في داكار في تموز / يوليه ١٩٨٤^(٥٥) وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥^(٥٦) شم في الجزائر في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٨ ،

وإذ يرحب أيضاً بالجهود المتتجدة التي يبذلها مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بغية زيادة الدعم للبلدان والمنظمات المعنية والتعاون معها ، ولا سيما اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني والهيئة الحكومية الدولية المعنية بمكافحة الجفاف وبالتنمية ،

(٥٣) قرار الجمعية العامة دإ-٢/١٣-٣ ، المرفق .

(٥٤) A/44/296-E/1989/81

(٥٤) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ،

الملحق رقم ٣٥ (A/44/25) ، المرفق .

(٥٥) A/39/530 ، المرفق .

(٥٦) A/C.2/40/10 ، المرفق .

وقد نظر في تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني (٥٧) ،

وإذ يعترف بأنه نظراً لمدى وشدة الت deser والجفاف تتطلب برامج مكافحة هذه الآفات موارد مالية وبشرية تفوق إمكانيات البلدان المتضررة ،

١ - يعترف بالجهود الدائمة والحميدة التي تبذلها اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني من أجل مكافحة الت deser والجفاف ويرحب بتعاونها المثمر مع الحكومات وأجهزة و هيئات الأمم المتحدة ؛

٢ - ينادى على وجه الاستعجال المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المانحة ، أن تستمرة ، مع موافلة دعمها لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتصار الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، في مساندة اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني ، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بمكافحة الجفاف وبالتنمية ، والمؤتمر الوزاري المعنى بوضع سياسة مشتركة لمكافحة الت deser ؛

٣ - يرحب مع الارتياح بالتقدم الذي أحرزه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال برنامجه الخالص لصالح البلدان الأفريقية جنوب الصحراء المتاثرة بالت deser والجفاف ؛

٤ - يؤكد على الأهمية الأساسية لتعاون الجنوب - الجنوب في تنفيذ البرامج المتعلقة بمكافحة الت deser والجفاف ، وللدعم اللازم من المجتمع الدولي لهذا التعاون ؛

٥ - يحيط علماً مع الارتياح بما استجاب به المجتمع الدولي من سخاء وتضامن لاحتياجات من المساعدة الناجمة عن الحالة الطارئة في أفريقيا ، ولا سيما فيما يتعلق بالمعونة الغذائية والمساعدة الطبية الطارئة ، ومكافحة غزو الجراد والجنادب ؛

٦ - يوصي بأن تحظى مسألة مكافحة التحمر والجفاف ، في إطار برامج المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف ، باهتمام على سبيل الأولوية يتمشى مع حجم هذه المشاكل ؛

٧ - يبحث مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني على مساعدة بلدان منطقة السهل السوداني فيما يتعلق بالإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ولأعمال المتابعة الناجمة عن المؤتمر ؛

٨ - يرجو من الأمين العام زيادة التركيز ، في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" على حالة واحتمالات البلدان المنكوبة بالتحمر والجفاف ؛

٩ - يرجو كذلك من الأمين العام أن يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريراً عن تطور الحالة في البلدان المنكوبة بالتحمر والجفاف وأن يطرح ، حسب الاقتضاء ، اقتراحات محددة ومنسقة للعمل .

الجلسة العامة

٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩

١٠٤/١٩٨٩ - أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

لما يشير إلى قراراته ٧/١٩٨٣ المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٣ ، و ٩/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ ، و ٦٦/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٨٦ ، و ٥٤/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ ،

وإذ يلاحظ حجم البضائع الخطرة المتزايد أبداً في التجارة على نطاق العالم والتتوسع السريع للتكنولوجيا والابتكار ،

وإذ يضم في اعتباره الحاجة المستمرة إلى مواجهة الاهتمام المتعاظم بحماية الأرواح والممتلكات بنقل البضائع الخطرة نقلآً آمناً ، وتبسيير التجارة في آن واحد ،

وإذ يدرك أنه تحقيقاً للتوافق بين القوانين على الصعيد الدولي ، تلتزم الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية والدول الأعضاء المهمة باتخاذ توصيات لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة أساساً لصياغة احتياجاتها وأنظمتها وتعتمد من ثم على أعمال اللجنة ،

وإذ يؤكد من جديد استحسان توسيع قاعدة صنع القرارات في اللجنة بتشجيع اشتراك البلدان النامية والبلدان غير الأعضاء الأخرى في أعمالها في المستقبل ،

١ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة في فترة السنتين ١٩٨٧ - ١٩٨٨^(٥٨) وبالتالي توصيات الجديدة والمعدلة التي وافقت اللجنة على ادراجها في توصياتها الحالية^(٥٩) ،

٢ - يرحب بالطلب المقدم من حكومة الهند لكي تصبح عضواً كاملاً في لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة ويوافق على هذا الطلب مبدئياً بهومنه خطوة مناسبة في سبيل توسيع قاعدة صنع القرارات في اللجنة ،

٣ - يطلب إلى الأمين العام القيام بما يلي:

(أ) إدماج جميع التوصيات الجديدة والمعدلة التي وافقت عليها لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة في دورتها الخامسة عشرة في التوصيات الحالية للجنة ،

(ب) نشر التوصيات الجديدة والمعدلة بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة ، بالطريقة الأجدى بالنسبة للتکاليف ، في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٨٩ ،
(ج) تعميم التوصيات الجديدة والمعدلة على الغور بعد نشرها على حكومات الدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والمنظمات الدولية المعنية الأخرى ،

٤ - يدعو جميع الحكومات ، والوكالات المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والمنظمات الدولية المعنية الأخرى إلى إرسال آرائها بشأن أعمال اللجنة إلى الأمين العام ، مشفوعة بآية تعليقات قد ترغب في إبدائها على التوصيات الجديدة ،

• E/1989/63 (٥٨)

• Add.1 ST/SG/AC.10/15 و 3-1 (٥٩)

٥ - يدعى جميع الحكومات المهمة والمنظمات الدولية المعنية إلى مراعاة توصيات اللجنة مراعاة كاملة عند وضع المدونات والأنظمة ذات الصلة ؛

٦ - يؤيد قرار اللجنة ، الهدف إلى زيادة الكفاءة ، توحيد هيئتيها الفرعويتين ، وهما فريق المقررین وفريق الخبراء المعنى بالمتغيرات ، في لجنة خبراء فرعية واحدة معنية بنقل البضائع الخطرة ، مع تخصيص وقت كاف اثناء دورات اللجنة الفرعية لمناقشة المسائل المتعلقة بنقل المتغيرات ؛

٧ - يوصي بتوفير أموال كافية لدعم أعمال اللجنة كما وردت الاشارة في تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة عشرة ، وذلك بإنشاء صندوق خاص إن أمكن (٦٠) ؛

٨ - يكرر طلبه إلى الأمين العام أن يوفر ، في إطار الموارد الحالية ، الموظفين اللازمين لتوفير خدمة وافية بالغرض للجنة ، أي وظيفة واحدة من الفتنة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة ، ويأسف لأن الطلبات الواردة في قراراته ٧/١٩٨٣ ، ٩/١٩٨٥ ، ٦٦/١٩٨٦ ، ٥٤/١٩٨٧ لم تُلبَّ بعد ؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى المجلس في عام ١٩٩١ .

الجلسة العامة ٣٦

٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩

١٠٥/١٩٨٩ - التنسيق على نطاق المنظومة لأنشطة الرامية
إلى النهوض بمركز المرأة وإدماج المرأة
في عملية التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،
إذ يعيد تأكيد دوره الأساسي في استعراض وتنسيق مجموع أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بقضايا المرأة ،

(٦٠) انظر ١٥ ST/SG/AC.10/15 ، الفقرة ٩٣ .

وإذ يذكر بجميع القرارات ذات الصلة بمسائل التنسيق المتعلقة بمركز المرأة ، وخاتمة بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٨٥ المؤرخ في ٢١ أيار / مايو ١٩٨٥ ، و ٧١/١٩٨٦ المؤرخ في ٣٣ تموز/ يوليه ١٩٨٦ ، و ٦٥/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، و ٨٦/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، و ٢٣/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٨ ، و ٥٩/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٨٨ ، و ٦٠/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٨٨ ، وبمقرره ١٨٣/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ،

وإذ يلاحظ خاتمة تقرير لجنة التنسيق الادارية بشأن خطط وبرامج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالمرأة والتنمية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٠^(٦١) ، وتقرير الأمين العام عن إعداد خطة متوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١^(٦٢) ، وتقرير الأمين العام عن النطاق والنهج العام للتحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات لأنشطة منظومة الأمم المتحدة المتمللة بالنهوض بالمرأة^(٦٣) ،

وإذ يشير إلى الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالمرأة والتنمية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٠^(٦٤) ، التي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ٨٦/١٩٨٧ ،

وإذ يضع في اعتباره الدور المركزي للجنة المرأة في تعزيز التعاون الدولي / لدمج المرأة ادماجاً كاملاً في برامج وأنشطة التنمية الاقتصادية ،

وإذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ١٩٣/٤٥ المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ و ١٨٣/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٨ عن إعداد استراتيجية إنسانية دولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع ،

• E/1989/16 (٦١)

• E/1989/9 (٦٢)

• E/AC.51/1988/2 (٦٣)

• انظر E/1987/52 (٦٤)

١ - يقرر الاستمرار في إدراج مسألة التنسيق على نطاق المنظومة لأنشطة النهوض بمركز المرأة وإدماج المرأة في عملية التنمية ، في برنامج عمله في إطار البند الخامس بالتنسيق من أجل رصد تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالمرأة والتنمية ، في البرامج والميزانيات البرنامجية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام ، بصفته رئيس لجنة التنسيق الإدارية ، أن يقدم تقارير عن مدى إدماج الخطط المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة في برامج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وميزانياتها البرنامجية ، مستخدما التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات لأنشطة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالنهوض بالمرأة^(٦٥) ، كمؤشر أساسي ، إلى لجنة البرنامج والتنسيق ، وإلى المجلس مرة كل سنتين ، في السنوات الفردية ، بدءاً بسنة ١٩٩١ ؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يكفل إدماج الأجزاء من تقارير لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الخاصة بجوانب الميزانية البرنامجية لتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة ، في التقرير الذي يعده مرة كل سنتين ، عن رصد التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة^(٦٦) ، وهي الأجزاء التي أعدت بموجب قرار المجلس ٢٢/١٩٨٨ ؛

٤ - يوصى بأن يجرى دمج جميع التقارير الفنية المقدمة إلى لجنة مركز المرأة عن تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة ، بطريقة تفصيلية وتحليلية موجزة في التقرير الذي يقدم كل عامين عن رصد التقدم المحرز من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يصنف قدر الامكان ، في إطار نظام الإبلاغ الشامل المنشأ بقرار المجلس ٢٢/١٩٨٨ ، ما ينبغي تقديمه إلى لجنة مركز المرأة من تقارير ، لم ينوه إليها في هذا القرار ، فيما يخص تنفيذ الاستراتيجيات التطلعية ؛

٦٥) E/1989/19 .

٦٦) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقدير منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم ، نيروبي ، ١٥ - ٣٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع: A.85.IV.10.A) ، الفصل الأول ، الفرع الف .

٦ - يطلب الى الامين العام أن يوفر للجنة مركز المرأة في دورتها الرابعة والثلاثين الوثائق المتعلقة بالتحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات لانشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالنهوض بالمرأة ، بما فيها التحليل نفسه ^(٦٧) والمقطاع ذات الملة من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها التاسعة والعشرين ^(٦٨) ، بالإضافة إلى تقرير الأمين العام عن التعبئة والإدماج الفعليين لطاقات المرأة في التنمية ^(٦٩) ، وتقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ؛

٧ - يبحث جميع هيئات الأمم المتحدة ، بما فيها اللجان الأقليمية والوكالات المتخصصة ، على اعتماد وتنفيذ سياسات شاملة للنهوض بالمرأة على أساس الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالمرأة والتنمية ، اذا لم تكن قد فعلت ذلك ، وعلى دمج هذه السياسات في الخطط المتوسطة الأجل لكل منها ، وبيانات أهدافها وبرامجها وغير ذلك من البيانات الرئيسية المتعلقة بالسياسات ؛

٨ - يؤيد الجدول الزمني الذي اقترحه الأمين العام لإعداد خطة متوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ ^(٧٠) ؛

٩ - يطلب الى الامين العام ، لدى صياغة الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ ، أن يولي اهتماما خاصا لتدعم الاليات الوطنية للنهوض بالمرأة ، وللمواضيع القطاعية المحددة التي تتلاقى مع الاهداف الثلاثة لاستراتيجيات التطلعية وهي المساواة والتنمية والسلم ، مثل حمو الأمينة ، والتعليم ، والسكان والصحة ، ومشاركة المرأة مشاركة كاملة في اتخاذ القرارات ؛

٦٧) E/1989/19 .

٦٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٦ (A/44/16) ، الفصل الرابع ، الفرع باء .

٦٩) A/44/290-E/1989/105 .

٧٠) E/1989/9 ، الفقرة ٦ .

١٠ - يطلب الى الامين العام موافلة اتخاذ التدابير الضرورية لضمان اتخاذ تدابير محددة لإدماج الاستراتيجيات التلطعية في الانشطة ذات الملة التي أعطت الجمعية العامة تفوياها بها ، وخاصة الانشطة التي أشير اليها في القرارات التالية: ١٠٤/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن السنة الدولية لمحو الأمية ، و ١٨٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن المنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده ، و ١٩٣/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ و ١٨٣/٤٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن إعداد استراتيجية إنمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، و ١٥/٤٢ المؤرخ في ٣٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ بشأن الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب ومكافحتها (الإيدز) ، و ١٨١/٤٢ المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ ،

١١ - يطلب الى اللجنة الجامعية المخصصة لإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع أن تولي أولوية عالية للقضايا المتعلقة بالإدماج الكامل للمرأة في عملية التنمية ، وخاصة بالتركيز على شروط أساسية مثل محو الأمية ، والتعليم ، والعملة ، ورعاية الأطفال ، والسكان ، والصحة ، والمشاركة في اتخاذ القرارات ، وتأكيد أهمية تحسين حالة المرأة للوفاء بهذه الشروط .

الجلسة العامة ٣٦

٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩

١٠٦/١٩٨٩ - اشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قراره ٤٩/١٩٨٨ المؤرخ في ٣٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ ،

وإذ يلاحظ الفرع المتعلق بالانجازات الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" ، ١٩٨٩^(٧١) ،

وإذ يلاحظ أيضاً أن الطبيعة المنقحة الأولى من الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ،

. ٤٥/١٩٨٩ـB ، "قضايا خاصة" ، الفرع الأول . (٧١)

١ - يرجى بالفرع المتعلق بالإنجازات الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة الوارد في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٩" :

٢ - يرجو من الأمين العام أن يبقى هذا الفرع في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، وأن يدرج فيه ، في جملة أمور ، مؤشرات احصائية بشأن توزيع الدخل والصحة والتنفيذ والخصوصية والتعليم ؛

٣ - يرجو أيضاً من الأمين العام أن يعمد ، في الطبعة القادمة من الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية ، إلى التركيز على الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية لأمور منها الاتجاهات الجديدة المتعلقة بالمرأة وقضايا التعليم والصحة والسكان وتوزيع الدخل والعملة والبيئة ، فضلاً عن مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات ، وأن يقدم مشروع نص في هذا الشأن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٤ للتعليق عليه ؛

٤ - يرجو كذلك من الأمين العام أن يدعو اللجان الإقليمية إلى أن توفر ، كل في مجال اختصاصها ، المعلومات ذات الصلة لإدراجها في الفرع المتعلق بالإنجازات الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" وفي الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية ؛

٥ - يوصي بأن يقوم المكتب الإحصائي بالأمانة العامة للأمم المتحدة بدور مركزي في تكثيف تنسيق البيانات الإحصائية داخل منظومة الأمم المتحدة عن المرأة ودورها في التنمية وأن يتم تحديد ونشر الدراسات القطاعية للأمم المتحدة بطريقة متضامنة .

الجلسة العامة ٣٦

٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩

١٠٧/١٩٨٩ - العقد العالمي للتنمية الثقافية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ والذي أعلنت فيه الجمعية العامة الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٧ بوصفها العقد

ال العالمي للتنمية الثقافية ليتم الاحتفال به تحت رعاية الامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،

ولما يلاحظ انه تم ، بالإضافة إلى الاجتماعات الإقليمية المذكورة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة^(٧٣) ، عقد اجتماعات للجان الوطنية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الدول العربية في نواكشوط في حزيران/يونيه ١٩٨٩ لتنسيق جهودها لتنفيذ العقد ،

١ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن التقدم المحرز في العقد العالمي للتنمية الثقافية خلال المدة ١٩٨٨ - ١٩٨٩^(٧٤) ،

٢ - يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى زيادة جهودها ، عند الاقتضاء ، في تنفيذ خطة عمل العقد العالمي للتنمية الثقافية^(٧٤) ،

٣ - يرجو من المدير العام أن يعمد ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الأنشطة التي تتطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في دعم العقد من خلال لجنة التنسيق الإدارية ، ويمكن أن تضم هذه التدابير إنشاء لجنة توجيهية إذا لزم الأمر .

الجلسة العامة ٣٦

٢٧ تموز/ يوليه ١٩٨٩

انظر 109 A/44/284-E/1989 ، الفقرات ٣٥ - ٣٧ .^(٧٣)

A/44/284-E/1989/109^(٧٣)

انظر 30 E/1986/L.30 ، المرفق .^(٧٤)

١٠٨/١٩٨٩ - الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب
(الإيدز/السیدا) ومحاجتها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ يشير إلى قراره ٥٥/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وقرار الجمعية العامة ١٥٤٣ المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، وقرارات جمعية الصحة العالمية ج ص ٤٢ - ٣٠ المؤرخ في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وج ص ٤٢ - ٣٣ ، وج ص ٤٣ - ٣٤ المؤرخين في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وغيرها من القرارات ذات الصلة ، وإعلان لندن بشأن الوقاية من الإيدز^(٧٥) ، ومناقشات المؤتمر الدولي الخامس المعنى بالإيدز والمعقد في مونتريال في الفترة من ٤ إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ،

وإذ يعترف بما لمنظمة الصحة العالمية من قيادة راسخة في توجيه وتنسيق التثقيف المتصل بالإيدز والوقاية منه ومحاجته وبحوثه ،

وإذ يلاحظ مع التقدير جهود المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، فضلاً عن الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية ،

وإذ يرحب خاصة بتحالف منظمة الصحة العالمية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مكافحة الإيدز ودور هذا التحالف في تيسير تنفيذ الاستراتيجية العالمية للوقاية من الإيدز ومحاجته على المستوى القطري ،

وإذ يشير إلى قرارات جمعية الصحة العالمية والجمعية العامة المتعلقة بالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية للمشكلة ، بما في ذلك الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان وكراهة جميع البشر ، بما في ذلك المصابون بفيروس نقص المناعة البشري ،

وإذ يؤكد من جديد أنه يتبيّن أن تكون مكافحة الإيدز متسقة مع أولويات الصحة العامة والأهداف الإنمائية الوطنية الأخرى وأن لا تؤدي إلى صرف الاهتمام أو تحويل الموارد عنها وأن لا تحول اتجاه الجهود والموارد الدولية الازمة لأولويات الصحة الشاملة ،

. A/43/341-E/1988/80 (٧٥) المرفق ، التذييل الأول .

وإذ يدرك أنه يمكن أن تترتب على الإيدز عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة ، لا سيما في البلدان التي ترتفع فيها عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري وتكون خدمات الصحة العامة وغيرها من الموارد الإنمائية محدودة ،

وإذ يدرك الحاجة إلى التصدي لمشكلة إساءة استعمال العقاقير من منظور الوقاية من الإيدز ومكافحته ،

وإذ يساوره القلق لاته يبدو ، رهنا بالظروف الفردية والاجتماعية ، أن المرأة والطفل قد أصبحا مؤخراً أشد الفئات عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري ،

١ - يحيط علما بتقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية عن الاستراتيجية العالمية للوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (٧٦) ومكافحتها وبالالتقرير التكميلي عن الأنشطة المتعلقة بالإيدز التي تتطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (٧٧) ،

٢ - يحيط علماً مع التقدير ويرجح بالترتيبات التي اتخذها الأمين العام ، بالتعاون الوثيق مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ، لضمان استجابة منظومة الأمم المتحدة استجابة منسقة لجائحة الإيدز عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٥/١٩٨٨ وقرار الجمعية العامة ١٥٤٣ ،

٣ - يرجو من الأمين العام ، نظراً للآثار الخطيرة المحتملة لجائحة الإيدز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في عدد من البلدان النامية ، أن يكشف جهوده ، بالتعاون الوثيق مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ، لحشد الموارد التقنية لمنظمة الأمم المتحدة ومواردها الأخرى ذات الصلة من خلال اتخاذ تدابير البحوث والبرامج المنسقة للتصدي لهذا الجانب من المشكلة ،

٤ - يطلب إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية تنسيق جهودها مع منظمة الصحة العالمية في تنفيذ الاستراتيجية العالمية للوقاية من الإيدز ومكافحته ،

(٧٦) A/44/274-E/1989/75 ، المرفق .

(٧٧) A/44/274/Add.1-E/1989/75/Add.1

٥ - يدعو الجمعية العامة إلى النظر في تقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية وفي استجابة منظومة الأمم المتحدة لجائحة الإيدز ، واتخاذ قرار مناسب بشأن المزيد من الإجراءات ، آخذة في اعتبارها هذا القرار .

الجلسة العامة ٣٦
٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩

١٠٩/١٩٨٩ - تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وقد نظر في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الثامنة (٧٨) والعشرين ،

وإذ يشير إلى أحكام الفصلين التاسع والعالشر من ميثاق الأمم المتحدة ، ولا سيما دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنسيق في الميادين الاقتصادية والاجتماعية داخل منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ يؤكد من جديد أهمية وظائف البرمجة والتنسيق التي تنهض بها لجنة البرنامج والتنسيق بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة المختص بالخطيط والبرمجة والتنسيق ،

وإذ يعترف بأنه ينبغي أن تكون تقارير أداء البرنامج ، وعمليات تقييم البرنامج ، وتحليلات البرنامج على نطاق المنظومة ، وسائل أدوات التنسيق ذات الصلة أدوات هامة لتعزيز فاعلية عمليات البرمجة والتنسيق وتحسين تكاملها عند الاقتضاء ، ولتمكين الأمم المتحدة من أداء دورها ووظائفها ،

١ - يحيط علما بتقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الثامنة والعشرين ويؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه ؛

(٧٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٦ (A/44/16)

٢ - يرجو من لجنة البرنامج والتنسيق أن تكتفى جهودها بشأن مسائل هامة من قبيل وضع الأولويات ، ومنهجيات التقييم ، وشكل وأسلوب عرض الخطة متوسطة الأجل ، وأدوات التنسيق ذات الصلة ،

٣ - يؤكد أنه يتعمّن أن تراعى في تنفيذ هذا القرار المقررات ذات الصلة التي اتخذها المجلس بشأن إنعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الجلسة العامة ٣٦

٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩

١١٠/١٩٨٩ - التعاون الاقتصادي الدولي في سبيل اتباع نهج مشتركة إزاء التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،
إذ يأخذ في اعتباره الحاجة إلى تثبيط المسؤولية عن التنمية السليمة
للاقتصاد العالمي ،

وإذ يضع في اعتباره الاتجاه المتزايد نحو توافق دولي جديد في الآراء بشأن
النمو والتنمية من خلال بعث الحوار المتعدد الأطراف الهدف إلى تعزيز التعاون
الاقتصادي اعترافاً بالترابط العالمي المتزايد وتحقيقاً لمصالح المجتمع الدولي ،

واقتنياعاً منه بأن الجهود الرامية إلى ضمان وجود بيئة اقتصادية أكثر دعماً
وتفضي إلى اطراح النمو والتنمية ، وخاصة في البلدان النامية ، هي جهود أساسية ،

وادراماً منه دور الأمم المتحدة في تعزيز الجهود التعاونية المتساوية في
سبيل إنعاش التنمية في إطار متعدد الأطراف يشمل جميع الدول ، وفي الحفز على اتباع
نهج مشتركة إزاء القضايا الاقتصادية الدولية ، كما تُدلّل على ذلك نتائج الدورة
السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

وإذ يتوقع أن تتحقق مثل هذه النهج عندما تضع الجمعية العامة ، في دورتها
الاستثنائية لعام ١٩٩٠ ، خطوطاً توجيهية للعلاقات الاقتصادية الدولية في التسعينيات
وما بعدها ،

١ - يلاحظ مع بالغ القلق أن المديونية الخارجية واستمرار الفقر ما زالا
يؤثران في أغلبية البلدان النامية ،

٢ - يلاحظ أيضاً أن الحالة الاقتصادية قد تفاقمت في بعض البلدان
النامية ، بسبب أمور منها الكوارث الطبيعية التي تؤثر في مئات الملايين من الناس ،
بينما تحقق في بلدان نامية أخرى معدلات نمو اقتصادي تبعث على التشجيع ،

٣ - يناشد الحكومات موافلة الانتفاع بمنظومة الأمم المتحدة في زيادة
تعزيز روح التضامن اللازم لحل المشاكل الانمائية الرئيسية ،

٤ - يرجو من الأمين العام إبقاء هذه المسائل قيد الاستعراض وتقديم
تقرير ، حسب الاقتضاء ، إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز .

الجلسة العامة ٢٧

٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

١١١/١٩٨٩ - تعزيز التعاون المتعدد الاطراف

في الشؤون الاقتصادية الدولية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،
إذ يشجب بحزم الاتجاهات نحو النزعنة الفردية والتمييز في الشؤون الاقتصادية
العالمية ،

وإذ يساوره القلق الشديد من تأثير هذه الاتجاهات على النظام التجاري
المتعدد الاطراف المستند إلى مبادئ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية
والتجارة ، لا سيما مبدأ عدم التمييز ، وعلى تحقيق أهداف جولة أوروغواي للمفاوضات
التجارية المتعددة الاطراف ،

وإذ يساوره القلق أيضاً إزاء استمرار جوانب الاحتلال الهيكلي في الاقتصاد
ال العالمي ويشدد على الحاجة إلى الحد منها ، مما يتتيح مناخاً اقتصادياً دولياً أكثر
دعماً للنمو والتنمية المتجددتين والمستمرتين ،

وإذ لا تغيب عن باله وظائف التنسيق المنوطة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بكافة الأجهزة والمؤسسات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، وفقاً للمادتين ٦٢ و ٦٣ من ميثاق الأمم المتحدة ،

- ١ - يسلم بالحاجة إلى موافلة تعزيز نهج تعدد الأطراف كأساس للتعاون الاقتصادي الدولي بغية تهيئة بيئة اقتصادية دولية داعمة للنمو والتنمية المستدامة على النطاق العالمي ،
- ٢ - يؤكد الحاجة إلى اجراء مناقشة متعمقة في المؤسسات الدولية الملائمة للمسائل المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية ،
- ٣ - يرجو من الأمين العام أن يدرج في تقريره إلى اللجنة الجامعية للتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وبالذات لإنعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، تحليل شامل لوسائل وسائل تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بما في ذلك دور الأمم المتحدة ، آخذًا في الاعتبار ، في جملة أمور ، الآراء أُعرب عنها خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية الثانية لعام ١٩٨٩ ، بقصد التغيرات وأوجه الاختلال في الاقتصاد العالمي وأشارها على التعاون الاقتصادي الدولي ، وأن يقسم تقريراً عن ذلك إلى المجلس خلال دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ وذلك في ضوء نتيجة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة .

الجلسة العامة

٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩

١١٢/١٩٨٩ - النقل الصافي للموارد من البلدان النامية
وأثره على نموها وتنميتها الاقتصادية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،
لأنه يساوره بالغ القلق إزاء الاحوال الاقتصادية الصعبة التي تواجه البلدان
النامية والتي تضعف إمكاناتها الإنمائية ، وإزاء الانخفاضات الحادة في مستوى معيشة
عدد كبير من الناس ،

وإذ يساوره القلق لأن الأوضاع المالية الصعبة في البلدان النامية ، بما في ذلك عمليات النقل الصافي ، قد أخذت تقييد هذه البلدان في استخدام مواردها من أجل الاستثمار ، والبرامج الاجتماعية التي هي بأمس الحاجة إليها ، وإنعاش النمو الاقتصادي والتنمية للفرد الواحد فيها ،

وإذ يؤكد أن الجهدات التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد لا تستطيع ، على أهميتها ، أن تنبع في إنعاش النمو والتنمية دون وجود بيئة اقتصادية دولية مؤاتية ،

يرجو من الأمين العام أن يدرج في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠" تحليلًا أشمل لنقل الموارد إلى البلدان النامية ومنها ، والعوامل الرئيسية التي تؤثر على هذا النقل ، وأثرها على نمو وتنمية البلدان النامية ، مع تقديم مخططات بديلة بشأن تطور هذه المسألة في المستقبل ، ومعأخذ التطورات الحديثة في الاقتصاد العالمي في الاعتبار ، والتمييز بين عمليات النقل الإجمالي الصافي للموارد وبين التحويلات المالية الإجمالية الصافية ، وأن يقدم تقريراً شفويًا أولياً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين .

الجلسة العامة ٢٧

٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

١١٣/١٩٨٩ - الترابط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية في عملية التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،
إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٧٩/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول /
ديسمبر ١٩٨٥ بشأن أنماط الاستهلاك ،

وقد نظر في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٩" (٧٩) والآراء التي
أعرب عنها خلال المناقشة العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بما في ذلك التطورات الإقليمية والقطاعية ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ ،

. E/1989/45 (٧٩)

ولذ يساوره القلق لتردي الحالة الاقتصادية في العديد من البلدان النامية ، الذي يشمل حدوث تدهور كبير في أحوال المعيشة ، واستمرار وتزايد الفقر الواسع الانتشار في عدد كبير من البلدان ، وانخفاض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في تلك البلدان ،

ولذ يدرك الترابط الوثيق بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية في عملية التنمية ، واقتضاءً منه بالحاجة إلى اتباع نهج متكامل إزاء التنمية ،

١ - يقرر أن يوصي المجلس ، في دورته التنظيمية لعام ١٩٩٠ ، بالطراشق التي سيتصدى بها للترابط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية في عملية النمو والتنمية ، آخذًا في الاعتبار المعالجة المتوازنة التي متعالج بها تلك العوامل ،

٢ - يرجو من الأمين العام أن يقوم ، استناداً إلى خبرة الأجهزة والمؤسسات والهيئات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، بتضمين "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" فصلاً مستقلاً يتضمن استعراضًا متعمقاً للعلاقة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية وتحليلاً لتأثير الحالة الاقتصادية العالمية ، بما في ذلك مشكلة المديونية الخارجية وغيرها من المشاكل الهامة في مجالات التجارة والتمويل والدخل ، على الحالة الاجتماعية للبلدان النامية .

الجلسة العامة

٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

١١٤/١٩٨٩ - تدابير أخرى لتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٧/١٩٨٨ بشأن إنعاش المجلس

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

لذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ ، و ١٧٠/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ، و ٢١١/٤٢ المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ، و ١٧٤/٤٢ المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٢١٣/٤٣ المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ بشأن استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة ،

وإذ يدرك أن إصلاح القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عملية مستمرة ترمي إلى تعزيز فعالية الأمم المتحدة فيتناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية وأنها تتطلب مزيداً من الاهتمام ،

وإذ يعيد تأكيد قراره ٧٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ بشأن إنعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي أيدته الجمعية العامة في مقررها ٤٣٢/٤٣ المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

وإذ يحيط علما بـتقرير الأمين العام بشأن إنعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٨٠) ،

وإذ يساوره القلق لعدم تنفيذ بعض أحكام قرار المجلس ٧٧/١٩٨٨ ،

وإذ يساوره القلق أيضاً لأن توزيع الوثائق المقدمة إلى المجلس في عام ١٩٨٩ قد جاء متاخرًا كثيرة ، بما يتنافى مع المادة ١٣ من النظام الداخلي للمجلس^(٨١) ، التي تنص ، في جملة أمور ، على تعميم الوثائق المتعلقة بأحد بنود جدول الأعمال قبل افتتاح الدورة العادية بستة أسابيع ،

١ - يلاحظ أن أجهزة ومؤسسات وهيئات منتظمة للأمم المتحدة أبدت استعدادها للمساهمة كاملة في إنعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٨٢) ،

٢ - يرجو من الأمين العام تكثيف جهوده في سبيل التنفيذ الكامل لجميع الأحكام ذات الصلة من قرار المجلس ٧٧/١٩٨٨ والتنفيذ الكامل لهذا القرار أيضاً ،

أولاً - مواضيع السياسة العامة الرئيسية والتحليلات الموضوعية

٣ - يقرر أن ينظر ، في دورته التنظيمية لعام ١٩٩٠ ، في أن يضع على أساس مؤقت برنامج عمل متعدد السنوات يحدد مواضيع السياسة العامة الرئيسية من أجل

• E/1989/95 (٨٠)

E/5715/Rev.1 (٨١) (A.83.I.9)

انظر E/1989/95 ، المرفق الأول . (٨٢)

النظر المعمق كل سنة ، وفقا للقرارات (٢٣١)، (٢٣١)، (٢٣١)، (٢٣١) من قرار المجلس ٧٧/١٩٨٨ بفية تمكين المجلس ، تحت ملطة الجمعية العامة ، من ممارسة وظائفه وسلطاته بكفاءة كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرارات الجمعية العامة والمجلس ذات الملة . وينبغي استكمال وتعديل برنامج العمل المتعدد السنوات عند الاقتضاء ،

٤ - يقرر أن تناول للمجلس التحليلات الموضوعية على النحو المشار إليه في الفقرتين (٢٣١)، (٢٣١)، (٢٣١) من قرار المجلس ٧٧/١٩٨٨ ، والتي متصلة ، اعتبارا من عام ١٩٩١ ، محل التحليلات البرنامجية الشاملة لعدة منظمات بجميع اللغات الرسمية قبل بدء الدورة بثمانية أيام على الأقل ،

- ٥ - يقرر كذلك أن تستعرض التحليلات الموضوعية لأنشطة الراهنة وأن تتطلع للمستقبل في تحديد خيارات السياسة العامة ، كما ينبغي لها القيام بما يلي:
- (أ) وصف القضية وأوجه الترابط بين ميادين وقطاعات وانشطة الهيئات المعنية في منظمة الأمم المتحدة ،
- (ب) إتاحة المعلومات عن أحدث الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية المعنية في منظمة الأمم المتحدة ،
- (ج) استعراض مقررات السياسة العامة ذات الصلة والأنشطة البرنامجية الجديدة والجارية والمزمعة بمقدار الموضوع وتنفيذها على نطاق المنظمة ، مع إبراز المشاكل العملية المواجهة ،
- (د) تعريف المشاكل الناشئة وال الحاجة المحتملة إلى اتخاذ إجراء من جانب منظمة الأمم المتحدة ،
- (هـ) استرعاء الانتباه ، حسب الاقتضاء ، إلى كل من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لموضوع السياسة العامة المختار ،
- (و) التوصية باتخاذ خطوات فنية وبرنامجية لتعزيز التكاملات ، والتعاون ، والأنشطة المشتركة ، وسد الفجوات ، وتخفيف الازدواج في منظمة الأمم المتحدة ،
- (ز) اقتراح تدابير منسقة لترجمة الولايات التشريعية والمبادئ التوجيهية الشاملة إلى برامج ، مع مراعاة هيكل منظمة الأمم المتحدة ومجالات اختصاص كل من مؤسساتها ،
- (ح) اقتراح ترتيبات الرصد ،

- ٦ - يقرر في سياق نظره في مواضيع السياسة العامة الرئيسية استمرار اداء الهيئات الفرعية المختصة بهدف وضع نهج مشتركة للتنسيق والرصد والمتابعة ؛
- ٧ - يدعو الدول الاعضاء الى ان تكون ممثلة في مناقشات مواضيع السياسة العامة الرئيسية على مستوى عال ملائم ، بصفية النظر بمورها فعالة في كل موضوع ؛
- ٨ - يدعو الرؤساء التنفيذيين لاجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة الى المشاركة بنشاط في المناقشات المتعمقة لمواضيع السياسة العامة الرئيسية والى التعاون تعاونا وشيقا مع الامين العام في إعداد التحليلات الموضوعية ؛
- ثانيا - الوثائق
- ٩ - يلاحظ أن من المهم تحسين النوعية والحد من طول الوثائق المقدمة الى المجلس والهيئات الفرعية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين ذات الصلة ، وتلافي إرهاق المجلس بالوثائق المفرطة ؛
- ١٠ - يقرر أن على رئيس المجلس واعضاء المكتب الآخرين أن يرصدوا باستمرار ، بمساعدة من الامانة ، حالة إعداد الوثائق ، آخذين في الاعتبار المقررات ذات الصلة بالوثائق وأن يقتربوا على المجلس تدابير ملائمة بعد عقد جلسات غير رسمية قبل كل دورة عادية للمجلس بثمانية أيام على الأقل ، مراعاة لضرورة الالتزام بالمادة ١٢ من النظام الداخلي للمجلس وغيرها من القواعد والأنظمة ذات الصلة ؛
- ١١ - يدعو جميع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة الى تزويد المجلس بكل ما يلزم من المساهمات والدعم ، لا سيما المواد الازمة لإعداد التحليلات الموضوعية والتقارير الموحدة ؛ ويرجو من الوكالات المختصة ان تواصل تقديم ملخصات تنفيذ انشطتها الى المجلس سنويا ؛
- ١٢ - يرجو من هيئاته الفرعية ابراز التوصيات والمقررات المتعلقة بالسياسة العامة والناشرة عن مداولاتها لكي ينظر فيها المجلس ويتخذ بمددها الاجراءات الملائمة ، كما يوصي الجمعية العامة بأن تطلب الى هيئاتها الفرعية التي ترفع اليها تقاريرها عن طريق المجلس أن تحذو حذوها ؛

١٣ - يؤكد على وجوب أن يتتصدر جميع التقارير المقدمة إلى المجلس موجز يعرض القضايا الرئيسية المطروقة والاستنتاجات والتوصيات المقدمة ؛

١٤ - يبحث هيئاته الفرعية على أن تنفذ كلها قرار المجلس ٤١/١٩٧٩ المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٧٩ بان تقدم إلى المجلس جداول أعمالها المؤقتة مشفوعة بقائمة بالوثائق المطلوبة ، بغية كفالة قدر أكبر من الاتساق في طلبات الوثائق وتحسين اجراءات وضع التقارير ويوصي الجمعية العامة بان تطلب إلى هيئاتها الفرعية التي ترفع إليها تقاريرها عن طريق المجلس أن تحدو حذوها ؛

١٥ - يرجو من الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار ، عند إدخال تكنولوجيات جديدة للمعلومات ، الحاجة إلى تحسين اتاحة الوثائق والحد من كمية الورق المخزونة والموزعة على المجلس ؛

١٦ - يحيط علما مع التقدير الذي قدمه شفويًا رئيس فرق العمل المفتوحة العضوية والمعنية بالوثائق^(٨٢) التي أنشأها المجلس بموجب مقرره ١٠٥/١٩٨٩ المؤرخ في ٥ أيار/مايو ١٩٨٩ ، ويرجو من فرق العمل مواصلة أعمالها بغية تقديم توصياتها المحددة إلى المجلس في دورته التنظيمية لعام ١٩٩٠ ، مع المراعاة الواجبة للحكام ذات الصلة من هذا القرار ؛

١٧ - يقرر أن ينظر ، في دورته التنظيمية لعام ١٩٩٠ ، في النموذج المقترن لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة^(٨٤) ،

ثالثا - تنظيم الأعمال

١٨ - يوصي الجمعية العامة بان تطلب في دورتها الرابعة والأربعين من هيئاتها الفرعية التي ترفع إليها تقاريرها عن طريق المجلس ان تطرح مقترنات تتبع وقتا كافيا لكي ينظر المجلس في تقاريرها ؛

٨٢) انظر E/1989/SR.31 .

٨٤) E/1989/95 ، المرفق الرابع .

١٩ - يرجو من الجمعية العامة ، بمساعدة من لجنة المؤتمرات ، اقرار وتعديل جدول المؤتمرات والاجتماعات لعامي ١٩٩٠ و١٩٩١ ، واضعه في الاعتبار التوصية الواردة في الفقرة ١٨ أعلاه ،

٢٠ - يقرر الا تتجاوز المناقشة العامة حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية ، اربعة أيام والا تتجاوز البيانات التي تلقى بهذا الصدد ١٥ دقيقة بغية ضمان ان تكون المناقشة العامة للمجلس فعالة وفنية تماما ،

٢١ - يؤكد انه يجوز لرئيس المجلس ان يعد موجزا بالاستنتاجات الرئيسية للمناقشة العامة ،

٢٢ - يقرر تخصيم يوم واحد بعد اختتام جميع البيانات في المناقشة العامة لإجراء تبادل غير رسمي للآراء بين اعضاء المجلس ، بمشاركة نشطة من الرؤساء التنفيذيين لاجهزه ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة المعنية ،

٢٣ - يقرر الا تبدأ لجان الدورة اعمالها الفنية الى حين اختتام المناقشة العامة وان على هذه اللجان ان تخصر ، قدر الامكان ، مزيدا من الوقت للحوار البناء بقصد بنود جدول الاعمال قيد النظر ، بمشاركة نشطة من ممثلي مؤسسات منظومة الامم المتحدة المعنية ، ويقرر ان يتنظر في دورته التنظيمية لعام ١٩٩٠ في طرائق تنفيذ هذه الترتيبات ، آخذنا في اعتباره ضرورة ضمان عدم إطالة دوراته ،

٢٤ - يرجو من الامين العام ان يقدم الى المجلس خلال وقت كاف مقترنات لكي ينظر فيها أثناء دورته التنظيمية لعام ١٩٩٠ من أجل:

- (أ) مشروع لبرنامج عمل لمدة ستة اعوام بقصد مواضيع السياسة العامة الرئيسية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي على النحو المشار إليه في الفقرة ٢(ه) ٣١ من قرار المجلس ٧٧/١٩٨٨ ،
- (ب) برنامج عمل لمدة سنتين ، مع ادخال ما يلزم من تعديلات على جدول الاعمال والوثائق لتنفيذ قرار المجلس ٧٧/١٩٨٨ وهذا القرار تنفيذا كاملا ،
- (ج) طرائق اجراء المناقشات المتعمقة لمواضيع السياسة العامة الرئيسية ، وربما يكون ذلك على مستوى رفيع من المجلس .

رابعا - الدعم الفني

٢٥ - يرجو من لجنة البرنامج والتنسيق ، وفقاً لولايتهما وبوصفيها هيئة فرعية تابعة للمجلس ، أن توافق مساعدة المجلس في وضع توصيات مناسبة تتعلق بالجوانب البرنامجية والتنسيقية لأنشطة المجلس ذات الصلة ،

٢٦ - يرجو من الأمين العام أن يضع في الاعتبار ، بغية التنفيذ الكامل والفعال لقرار المجلس ٧٧/١٩٨٨ ولهذا القرار ، النقاط التالية في تقديم الدعم من الأمانة إلى المجلس ، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢(ز) من قرار المجلس ٧٧/١٩٨٨:

- (أ) ينبغي أن يكون هناك هيكل أمانة مستقل تنظيمياً ومحدد المعاليم لتقديم الدعم الفني فيما يتعلق باعداد التحليلات الموضوعية والتقارير الموحدة ؛
- (ب) ينبغي أن يعتمد ، حسب الاقتضاء ، على الخبرة الفنية من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ؛
- (ج) ينبغي اتاحة هذا الدعم من الأمانة حسب الاقتضاء وذلك ، في جملة أمور ، في حدود الموارد القائمة ، من خلال إعادة توزيع الموظفين واستخدام الموارد الخارجية عن الميزانية .

الجلسة العامة ٣٧

٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

١١٥/١٩٨٩ - إعلان عقد شان للتنمية الصناعية لافريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قراره ٧٠/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، والتي أوصى فيه بالنظر ، بعد إجراء تقييم مناسب لعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، في إعلان عقد شان من أجل زيادة التحفيز بعملية التنمية في إفريقيا ،

وإذ يحيط علماً بقرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ^(٨٥) CM/Res.1188(XLIX) الذي ثُقَّ فيه مجلس التنمية الصناعية لمنظمة الأمم المتحدة

(٨٥) انظر ٤٤/٢٩١ A ، المرفق .

للتنمية الصناعية على اعتماد مقرر مناسب بغية إعلان عقد شان من جانب الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ،

وإذ يحيط علمًا أيضًا بمقرر مجلس التنمية الصناعية IDB.5/Dec.7 المؤرخ في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩^(٨٦) ، والذي أوصى فيه المجلس بأن يرجو المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من الجمعية العامة إعلان عقد شان للتنمية الصناعية لأفريقيا في دورتها الرابعة والأربعين ،

وإذ يشير أيضًا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٤/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ بشأن المبادئ التوجيهية لإعلان عقود دولية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ يلاحظ أن فريقاً من الخبراء فرغ من تقييم مستقل لتنفيذ عقد التنمية الصناعية لأفريقيا^(٨٧) ،

وإذ يحيط علمًا بقرار مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٦٥٦(د - ٢٤) المؤرخ في ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٩^(٨٨) ،

وإذ يلاحظ أن مؤتمر الوزراء دعا مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في اجتماعه التاسع إلى دراسة التقرير المتعلق بتقييم تنفيذ العقد وتقديم آرائه عن طريق بدء عقد شان لإحالتها إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس التنمية الصناعية ،

٨٦) E/1989/L.32 ، المرفق .

٨٧) وثيقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية CAMI.9/20/Add.1-ICE/1989/20/Add.1

٨٨) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ١٦ (E/1989/35) ، الفصل الرابع .

وقد اتّم إلى البيان الذي أدلّ به الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية
لأفريقيا في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٩^(٨٩) ،

١ - يوصى بأن تنظر الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة والأربعين ، في
إعلان الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ باعتبارها العقد الثاني للتنمية الصناعية لافريقيا ،

٢ - يرجو من الأمين العام ، بالتشاور مع المدير العام لمنظمة الأمم
المتحدة للتنمية الصناعية ، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة
والأربعين مقترنات ، مشفوعة بتقديرات للتکاليف ، من أجل إعداد برنامج العقد الثاني
للتنمية الصناعية لافريقيا ، آخذًا في اعتباره قرار وزراء الصناعة
الأفريقيين (٩٠) المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٩^(٩٠) .

الجلسة العامة ٣٧

٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

١١٦/١٩٨٩ - الإطار الأفريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي للانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي الاقتصادي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،
إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٣ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/
نوفمبر ١٩٨٨ ، وخاصة الفقرة ٥٥(ج) من المرفق ، الذي أوصت فيه الجمعية العامة
البلدان الأفريقية أن تزيد من جهودها في سعيها للبحث عن إطار نظري وعملي صالح
لبرامج التكيف الهيكلي الاقتصادي كي تساير الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية الطويلة
الأجل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ،

وأقتناعاً منه بالحاجة العاجلة إلى أن تحقق الاقتصادات الأفريقية التحول
الهيكلـي والنمو والتنمية المتواصلـين ،

• انظر E/1989/SR.23 (٨٩)

(٩٠) انظر وثيقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا/منظمة الامم المتحدة للتنمية
الصناعية ٩/٢٢ CAMI.

١ - يحيط علماً مع الاهتمام بالإطار الأفريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي للانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي والاقتصادي (٩١) الذي اعتمد مؤتمراً وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا في القرار ٦٧٦ (د - ٣٤) المؤرخ في ٧ نيسان / ابريل (٩٢) ١٩٨٩ ، والبيان المشترك بشأن التنمية الطويلة الأجل لافريقيا ، الذي اعتمد اجتماع الوكالات المعنية بتقدم افريقيا الاقتصادي والاجتماعي ، الذي عقد في واشنطن العاصمة يوم ١٠ أيار / مايو ١٩٨٩ ،

٢ - يرجو الجمعية العامة أن تنظر في اتخاذ الإجراء اللازم بشأن الإطار ، حسبما يكون ملائماً ،

٣ - يطلب إلى المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة والمؤسسات المتعددة الأطراف ، أن ينظر في الطلبات المتعلقة بتقديم الدعم إلى البرامج القطرية التي ترعاها البلدان الأفريقية .

الجلسة العامة ٣٧

٢٨ تموز / يوليه ١٩٨٩

١١٧/١٩٨٩ - المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قراره ٦٢/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ تموز / يوليه ١٩٨٥ ،

وإذ يلاحظ مع الارتياح إنجازات المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط والخدمات التي تقدمها إلى الحكومات الأفريقية والاهتمام المتزايد والمتواءل بأنشطته من جانب الدول الأعضاء ،

(٩١) A/44/315 ، المرفق .

(٩٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ١٦ (1989/35) ، الفصل الرابع .

وإذ يضع في اعتباره الازمة المالية الحرجية التي تواجه المعهد ، والانخفاض في مساهمات الدول الاعضاء ، والقرار الذي اتخذه برنامج الامم المتحدة الإنمائي بحسب مساعدته المتعلقة بالتدريب في المعهد وتمويل تكاليف موظفيه الرئيسيين في نهاية عام ١٩٨٩ ،

وإذ يلاحظ مع الارتياب أن مجلس إدارة المعهد عين لجنة فرعية لاستعراض هيكل المعهد وإدارته ولتقديم توصيات بشأن إعادة تشكيل هيكله ،

وإذ يعرب عن التقدير للدعم الذي قدمه برنامج الامم المتحدة الإنمائي إلى المعهد حتى الان ،

١ - يحيث مجلس إدارة المعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط على سرعة إنجاز أعمال إعادة هيكلة وترشيد أنشطة ووسائل المعهد حتى يتتسن قيام معهد مجدد وسلاميًّا في أقرب وقت ممكن لفائدة التنمية الافريقية ،

٢ - يدعو مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي إلى أن يعيد النظر ، في ما يحرز من تقدم في عملية إعادة الهيكلة ، في قرار وقد تمويل المعهد بعد كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وأن يقدم الدعم عند الاقتضاء ،

٣ - يحيث جديًّا الحكومات الافريقية على أن تدفع اشتراكاتها بانتظام وفي مواعيدها وأن تضع الخطط اللازمة لسداد متأخراتها المتراكمة بالتدريج .

الجلسة العامة ٢٧

٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

١١٨/١٩٨٩ - التعاون الاقليمي في تسهيل التجارة الدولية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

لأنه يشير إلى مقرره ١٩٧٤/١٩٨٣ المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، الذي طلب فيه إلى الأمانة التنفيذية للجان الإقليمية تقديم توصياتهم بشأن موضوع يتصل بالتعاون الاقليمي ويهم جميع الأقاليم ، وإذ يلاحظ الأنشطة الجارية التي تغفل عنها اللجان الإقليمية في هذا الإطار ،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي^(٩٣) ، وخاصة الفرع الرابع منه ،

وإذ يعي الأهمية العالمية لتسهيل التجارة وللعمل الذي يتطلع به اللجان الإقليمية بغية تقليل الشكليات والإجراءات والوثائق وتبسيطها والتنسيق بينها من أجل تنمية التجارة الدولية ، وإدراكاً منه لأنشطة التعاون التقني التي يتطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل تمزيز وتنفيذ هذه التدابير عملاً بالمقترن الذي اعتمدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٩ ،

وإذ يلاحظ أن القواعد لتبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل ، الموقعة والمحفظ بها في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، تتيح إحلال الرسائل الإلكترونية محل المستندات التجارية بالتدريج ،

وإذ يشير إلى أنه ينبغي ، في ضوء مقرر اللجنة الاقتصادية لأوروبا (٤٤)^(٩٤) المؤرخ في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، إيلاء اعتبار لزيادة الوسائل القائمة في اللجنة لتطوير وحفظ قواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل ، نظراً للأهمية الرئيسية لهذه الوسائل بالنسبة لاستخدام جميع البلدان المعنية لقواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل ،

وإذ يدرك أن إدخال تدابير لتسهيل التجارة تفضي إلى إجراءات مستندية أبسط وأسرع وأكثر اقتصاداً قد يتطلب تعديل الممارسات المتمللة بالتجارة ،

وإذ يلاحظ أن إدخال تبادل البيانات الإلكترونية يتوقف على توافر ما يلائم ذلك من معدات معالجة البيانات ومرافق الاتصالات عن بعد ، بالإضافة إلى ما يناسبه من تقنيات إدارة الأعمال التي لا يزال يتبعها في بلدان عديدة ، ولا سيما داخل البلدان النامية ،

• E/1989/96 (٩٣)

(٩٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ١٥ (E/1989/34) ، الفصل الرابع .

١ - يدعو اللجان الإقليمية إلى أن تضطلع ، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، بوضع مشروع مقترن ، في حدود الموارد القائمة ، للتعاون الإقليمي يقوم على مشاريع تعرّف بالتفصيل الاحتياجات التقنية والموارد الضرورية ، مع إيلاء المراعاة الواجبة للقوانين والأنظمة الوطنية ، واحتياجات ومشاكل المناطق المختلفة ، وخاصة احتياجات ومشاكل البلدان النامية ، في ميدان تسهيل التجارة ولا سيما ، عند الاقتضاء ، التطبيق التدريجي لقواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل ، وأن تقدم مشروع المقترن إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ للموافقة عليه ؛

٢ - يرجو من اللجان الإقليمية مشاوره منظمات التمويل ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فيما يتعلق بالموارد المالية المتاحة لاحتمال تنفيذ مشروع المقترن بعد موافقة المجلس عليه في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ ،

٣ - يوصي الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا بإيلاء اعتبار ، عند إجراء الدراسة الدقيقة للموارد الضرورية لأنشطة الحفظ والتطوير الجارية الآن ، لمسألة تحديد الموارد التي يمكن توفيرها ، من الموارد الموجودة لدى اللجنة ، لدعم هذه الأنشطة .

الجلسة العامة ٣٧

٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

١١٩/١٩٨٩ - الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يذكر بقراراته ٥٧/١٩٨٣ المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، و٦٣/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، و٧٥/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، و٧٠/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، و٦٩/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ،

وقد نظر في الاستنتاجات الواردة في التقرير المرحلي ، الذي أعده بناء على قرار المجلس ٦٩/١٩٨٧ الأمينان التنفيذيان للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة

الاقتصادية لأوروبا ، عن التقدم المحرز في الدراسات المتعلقة بمشروع الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق^(٩٥) ،

وإذ يضم في اعتباره النشاط الجديد الذي تشهده المنطقة ، وخاصة من خلال إعلان اتحاد المغرب العربي ومن خلال التطور الهام الذي تشهده البنية الأساسية للنقل البري المؤدية إلى مضيق جبل طارق ،

وإذ يلاحظ كذلك القرار الذي اعتمدته في ١ شباط/فبراير ١٩٨٩ الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا^(٩٦) بشأن التدابير الرامية إلى تشجيع إنشاء طريق رئيسى في جنوب غرب أوروبا وإلى دراسة إمكانية إقامة وصلة دائمة عبر مضيق جبل طارق دراسة متممة ،

وإذ يلاحظ القرار الذي اعتمدته مؤتمر الوزراء الأفارقةين للنقل والاتصالات والتخطيط في اجتماعه السادس المعقد في كنশاما في آذار/مارس ١٩٨٨^(٩٧) والمتعلق بإنشاء كيان لتطوير النقل على مستوى منطقة شمال أفريقيا ،

وإذ يدرك أن الدراسات المتعلقة بالوصلة الدائمة ساهمت في مشاريع إقليمية أخرى ، مثل وصل الشبكات الكهربائية بين إسبانيا والمغرب وأنبوب الغاز بين المغرب وأوروبا ،

وإذ يرحب بالتعاون القائم بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا وحكومة إسبانيا والمغرب ومركز الدراسات الخاصة بالنقل في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط ،

وإذ يدرك أهمية هذا المشروع في تطوير النقل في المنطقة ، وفي تدعيم العلاقات بين أوروبا وأفريقيا ، وتشجيع البحوث العلمية والتقنية على مستوى المجتمع الدولي ،

• انظر E/1989/58 (٩٥)

(٩٦) انظر مجلس أوروبا ، الجمعية البرلمانية ، الدورة العادية الأربعون

(الجزء الثالث) ، النصوص التي اعتمدتها الجمعية ، القرار ٩١٢(١٩٨٩) .

• انظر E/ECA/CM.14/24 (٩٧)

١ - يدعو الحكومات المهمة بال موضوع ، والشركات والمؤسسات المعنية وكذلك المنظمات المختصة الأخرى إلى الاشتراك في الندوة الدولية بشأن الولمة الدائمة التي ستتعدد في مراکش في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ١٩٩٠ بهدف تنفيذ المشروع ،

٢ - يدعو كذلك البلدان المعنية إلى التعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل الإسراع في إقامة شبكات النقل المؤدية إلى مضيق جبل طارق ومن أجل تنسيق أنظمة النقل بهدف تيسير نقل السلع والبضائع بين المنطقتين ،

٣ - يرجو من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا:

(أ) أن يقدمما ، لدى انعقاد الندوة في مراکش ، تقييمًا شاملًا للدراسات والأعمال المتعلقة بالمشروع على أساس تقارير الأمينين التنفيذيين المحالة من الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

(ب) أن يختما ، بقدر الإمكان ، التسهيلات الالزمة لتقديم الدراسات والأعمال المتعلقة بالمشروع ونتائج ووصيات ندوة مراکش ،

(ج) أن يقدمما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩١ تقريراً مرحلياً عن المشروع .

الجلسة العامة ٣٧

٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

١٣٠/١٩٨٩ - تنمية الموارد البشرية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يعيد تأكيد الدور الحاسم للموارد البشرية في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، وإذ يدرك أن تنمية الموارد البشرية شرط أساسى للتنمية والهدف النهائي للتنمية على السواء ،

وإذ يضم في اعتباره أن لكل بلد حقاً سيادياً ومسؤولية سيادية فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الوطنية لتنمية الموارد البشرية كجزء من عملية التنمية الشاملة وفي نطاق احتياجاته وأهدافه الإنمائية الوطنية المحددة ،

إذ يدرك أن الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج المتكاملة والمنسقة للتنمية في التسعينات ينبغي أن تركز تركيزاً أكبر على تنمية الموارد البشرية ،

وإذ يؤكد أن كثيراً من البلدان النامية تكرر قسطاً كبيراً من مواردها المحدودة لتنمية الموارد البشرية ،

وإذ يأخذ في اعتباره التطور المستمر لمفهوم تنمية الموارد البشرية والتتنوع الناجم عن ذلك في نطاق وطبيعة خبرة أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة وقدرتها التقنية على المساهمة في تعزيز تنمية الموارد البشرية في مجالات اختصاصها المختلفة ، واقتضى منه بالحاجة إلى مزيد من الفعالية والوضوح والتنسيق عدد الأضطلاع بهذه الأنشطة ،

وإذ يدرك أن تنمية الموارد البشرية عملية طويلة الأجل ومتعددة التخصصات تتطلب نهجاً متكاملاً ،

وإذ يعتقد أن وضع تعريف عملي مشترك بدرجة أكبر لتنمية الموارد البشرية يمكن آراء وأولويات وأهداف الدول الأعضاء من شأنه أن يعزز فعالية وتأثير منظمة الأمم المتحدة في هذا الميدان ،

وإذ يلاحظ مع الارتياح الإسهام في صياغة مفهوم تنمية الموارد البشرية الذي قدمه إعلان الخرطوم: نحو نهج للإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية في أفريقيا (٩٨) محوره الإنسان ، وخطوة عمل جاكارتا لتنمية الموارد البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٩٩) ، والإطار البديل الأفريقي لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي (١٠٠) ،

(٩٨) A/43/430 ، المرفق الأول .

(٩٩) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٣٧٤ (د ٤٤) المؤرخ في ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٨٨ . انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٨ ، الملحق رقم ١١ (1988/35/E) ، الفصل الرابع .

(١٠٠) A/44/315 ، المرفق .

وأذ يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨١/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز / يوليه ١٩٨٧ بشأن تنمية الموارد البشرية ،

وأذ يشير أيضاً إلى مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٩/٨٨ المؤرخ في ١ تموز / يوليه ١٩٨٨ بشأن خبرة البرنامج في تنمية الموارد البشرية (١٠١) ،

وأذ يضم في اعتباره أن تنمية الموارد البشرية تعد مجالاً هاماً لنشاط مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ،

١ - يحيط علماً بـ تقرير الأمين العام عن تنمية الموارد البشرية وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان (١٠٢) ،

٢ - يدرك العمل الهام الذي أنجزته بالفعل الأجهزة والمؤسسات والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة بما فيها هيئات التمويل ، في ميدان تنمية الموارد البشرية ، ويدعوها إلى تعزيز تلك الأنشطة ،

٣ - يلاحظ أن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتزم إصدار تقرير بشأن التنمية البشرية ويدعوه إلى موافلة إعداد التقرير بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ،

٤ - يؤكد من جديد الحاجة إلى الأخذ بنهج متكامل ومتعدد التخصصات يتناول كل جوانب تنمية الموارد البشرية باعتبارها سمة هامة من سمات برامج عمل الأجهزة والمؤسسات والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة والمفروضة بتناول مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

(١٠١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٨ ، الملحق رقم ٩ (1988/19/E) المرفق الأول .
A/44/229 - E/1989/60 (١٠٢)

٥ - يؤكد الحاجة المستمرة إلى تدعيم وتوسيع قاعدة الموارد البشرية للبلدان النامية وقدرة هذه البلدان على التصدي لتحديات التنمية والتغيير التكنولوجي المتتسارع من أجل تحقيق التنمية المترافق ، ويطلب إلى المجتمع الدولي دعم جهود البلدان النامية في هذا المجال ، وفقاً لأولوياتها وخططها الوطنية ،

٦ - يدعو الأجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة ، بما فيها هيئات التمويل ، إلى التعاون الفعال مع البلدان النامية في دعم التنمية وتنفيذ استراتيجياتها وسياساتها وخططها وبرامجها لتنمية الموارد البشرية ، والى تعزيز التنسيق الفعال لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان ،

٧ - يدعو اللجنة الجامعية المخصصة لإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد لعام المتحدة الإنمائي الرابع إلى النظر في مسألة تنمية الموارد البشرية في ضوء تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي على عملية التنمية الشاملة ،

٨ - يرجوا من الأمين العام أن يعزز الجهود التي بذلتها لجنة التنسيق الإدارية لوضع تعريف عملي مشترك بدرجة أكبر لتنمية الموارد البشرية من أجل تدعيم فعالية البرامج في هذا الميدان وفقاً لأهداف واحتياجات التنمية الوطنية المحددة ،

٩ - يرجو أيضاً من الأمين العام أن يعهد إلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، في إطار اختصاصه ووظائفه المحددة في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٢٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، بمسؤولية التنسيق الشامل لأنشطة وحدات الامانات المختصة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ميدان تنمية الموارد البشرية ،

١٠ - يرجو كذلك من الأمين العام تقديم تقارير عن تنفيذ هذا القرار في سياق التقارير المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وبالحالة الاجتماعية العالمية ، وتضمين تلك التقارير توصيات لتحسين الترتيبات التنفيذية وتركيز الدعم ، ولا سيما الدعم المالي والتقني ، من أجل أنشطة تنمية الموارد البشرية ، المعرفة تعرضاً مشتركاً بدرجة أكبر .

الجلسة العامة ٣٧

٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

١٣١/١٩٨٩ - الرقم المستهدف لتعهدات برنامج الأغذية
العالمي للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يلاحظ تعلقيات لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج
الأغذية العالمي بخصوص الرقم المستهدف للمساهمات الطوعية في برنامج الأغذية العالمي
للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ (١٠٣)

وإذ يذكر بقرارى الجمعية العامة ٢٤٦٢(د-٢٣) المؤرخ في ٢٠ كانون
الاول/ديسمبر ١٩٦٨ و٢٦٨٣(د-٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ اللذين اعترفت
فيهما الجمعية بالخبرة التي اكتسبها برنامج الأغذية العالمي في مجال المعونة
الغذائية المتعددة الاطراف ،

- ١ - يوصى الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار المرفق بهذا القرار ،
- ٢ - يبحث الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، والدول الاعضاء والاعضاء
المتنسبة في منظمة الامم المتحدة لlagذية والزراعة على اتخاذ الترتيبات الضرورية
لإعلان تعهداتها في المؤتمر الرابع عشر لإعلان التعهدات لبرنامج الأغذية العالمي .

الجلسة العامة ٣٧

١٩٨٩ تموز/يوليه

المرفق

الرقم المستهدف لتعهدات برنامج الأغذية العالمي
للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣

إن الجمعية العامة ،

إذ تستذكر أحكام قرارها ٢٠٩٥(د-٢٠) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٥ ،
والذي يقتضي باستعراض أعمال برنامج الأغذية العالمي قبل انعقاد كل مؤتمر للتعهدات ،

(١٠٣) انظر 27/15 WFP/CFA: (أحيلت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يومها
الوثيقة 107/1989/E)، الفقرتان ٨٠ و ٨١.

وإذ تستذكر أحكام الفقرة ٤ من قرارها ١٦٤/٤٣ المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ التي تقضى بأنه ، مع مراعاة اجراء الاستعراض المشار اليه ، يجب عقد المؤتمر المقبل للتعهدات في موعد اقصاه أوائل عام ١٩٩٠ حيث تدعى الحكومات والمنظمات المتبرعة المعنية للتعهد بالمساهمات للعامين ١٩٩١ و ١٩٩٢ ، بفية بلاغ الرقم المستهدف التي تكون قد أوصت به الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ أن استعراض البرنامج قد أجري من جانب كل من لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في دورتها السابعة والعشرين ومن قبل المجلس الاقتصادي الاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ ،

وإذ نظرت في قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي ١٣١/١٩٨٩ ، وكذلك في توصيات لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها ،

وإذ تعرف بقيمة المعونة الغذائية المتعددة الأطراف التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي منذ إنشائه ، وبضرورة متابعته لعمله في شكل استثمارات رأسمالية وتلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة ،

١ - تضع رقماً مستهدفاً للمساهمات الطوعية قدره ١,٥ مليار دولار لعامي ١٩٩١ - ١٩٩٣ يشمل مبالغ نقدية و/o خدمات لا يقل مجموعها عن ثلث هذا الرقم ، وتعرب عن الأمل في زيادة هذه الموارد بمساهمات إضافية كبيرة من مصادر أخرى إدراكاً للحجم المتوقع من طلبات المشروعات الصالحة وقدرة البرنامج على العمل على مستوى أعلى من ذلك ؛

٢ - تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمات المتبرعة المعنية علىبذل كل جهد ممكن لتحقيق هذا الرقم المستهدف بكامله ؛

٣ - تطلب من الأمين العام ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، عقد مؤتمر للتعهدات في مقر الأمم المتحدة في أوائل عام ١٩٩٠ لهذا الغرض .

المقررات

١٦٣/١٩٨٩ - إقرار جدول الاعمال وسائل تنظيمية أخرى

١ - أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته العامة ١٧ المعقودة في ٥ تموز / يوليه ١٩٨٩ ، جدول أعمال دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩^(١٠٤) ، واعتمد تنظيم أعمال الدورة^(١٠٥) .

٢ - وافق المجلس ، في جلسته العامة ٢١ المعقودة في ٧ تموز / يوليه ١٩٨٩ ، على طلبات مقدمة من منظمات غير حكومية لكي يستمع إلى بياناتها في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩^(١٠٦) .

١٦٤/١٩٨٩ - تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته العامة ١٧ المعقودة في ٥ تموز / يوليه ١٩٨٩ ، إحالة تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين^(١٠٧) إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين .

١٦٥/١٩٨٩ - اشتراك المنظمات الحكومية الدولية في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بعد أن نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته العامة ٣٤ المعقودة في ٢٤ تموز / يوليه ١٩٨٩ ، في الطلب المقدم من كل من المركز العربي للدراسات الأمنية

(١٠٤) E/1989/100 ، الفرع أولاً .

(١٠٥) E/1989/100 ، الفرع ثالثاً .

(١٠٦) انظر E/1989/124 .

(١٠٧) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعين ، الملحق رقم ١٢ (A/44/12) .

والتدريب و مجلس التعاون الجمركي ، قرر ، وفقاً للمادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس^(١٠٨) ، جواز اشتراك هاتين المنظمتين ، حسب مقتضى الحال ، دون حق التمويـت ، في مداولـات مجلسـ المـتعلـقة بالـمسـائلـ الدـاخـلـةـ فيـ نـطـاقـ أـنـشـطـهـماـ .

١٦٦/١٩٨٩ - تقرير رئيس اللجنة التحضيرية الجامعـةـ لـدـوـرـةـ
الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ الـامـتـنـاثـيـةـ الـمـكـرـمـةـ لـلـتـعـاوـنـ
الـاـقـتـصـادـيـ الدـولـيـ ، وـبـخـامـةـ لـتـنـشـيـطـ النـمـوـ
الـاـقـتـصـادـيـ وـالـتـنـمـيـةـ فـيـ الـبـلـدـانـ النـاميـةـ

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علمـاً ، في جلسته العـامـةـ ٣٤ـ المـعـقـودـةـ فيـ ٢٤ـ تمـوزـ/ـيـوليـيـهـ ١٩٨٩ـ ، بـالتـقـرـيرـ الـذـيـ أـدـلـىـ بـهـ فـيـ جـلـسـةـ المـجـلـسـ الـعـامـيـ الـعـامـةـ ٣٠ـ ، المـعـقـودـةـ فيـ ١٤ـ تمـوزـ/ـيـوليـيـهـ ١٩٨٩ـ ، رـئـيـسـ الـلـجـنـةـ التـضـيـرـيـةـ الـجـامـعـةـ لـدـوـرـةـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ الـامـتـنـاثـيـةـ الـمـكـرـمـةـ لـلـتـعـاوـنـ الـاـقـتـصـادـيـ الدـولـيـ ، وـبـخـامـةـ لـتـنـشـيـطـ النـمـوـ الـاـقـتـصـادـيـ وـالـتـنـمـيـةـ فـيـ الـبـلـدـانـ النـاميـةـ .^(١٠٩)

١٦٧/١٩٨٩ - تـقـرـيرـ مجلـسـ التـجـارـةـ وـالـتـنـمـيـةـ

أحاط المجلسـ الـاـقـتـصـادـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ عـلـمـاًـ ، فيـ جـلـسـةـ الـعـامـةـ ٣٥ـ المـعـقـودـةـ فيـ ٢٦ـ تمـوزـ/ـيـوليـيـهـ ١٩٨٩ـ ، بـتـقـرـيرـ مجلـسـ التـجـارـةـ وـالـتـنـمـيـةـ عنـ الـجـزـءـ الـثـانـيـ منـ دـورـتـهـ الخامـسـةـ وـالـثـالـثـيـنـ .^(١١٠)

• (A.83.I.9) (108) E/5715/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع:

• (109) انظر E/1989/SR.30

(110) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/44/15) ، المجلد الأول .

١٦٨/١٩٨٩ - تقرير فرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية الطويلة الأجل والتابعة للجنة التنسيق الإدارية

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في جلسته العامة ٣٥ المعقدة في ٣٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بتقرير فرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية الطويلة الأجل والتابعة للجنة التنسيق الإدارية عن دورتها السابعة عشرة (١١١) .

١٦٩/١٩٨٩ - تقرير رئيس اللجنة الجامعية المختصة بإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في جلسته العامة ٣٥ المعقدة في ٣٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بالتقرير عن أعمال اللجنة الجامعية المختصة بإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع تلاه رئيس اللجنة المختصة أمام اللجنة الأولى (الاقتصادية) في جلستها ١٢ المعقدة في ٧ تموز/يوليه .

١٧٠/١٩٨٩ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة السكان ووثائقها

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته العامة ٣٥ المعقدة في ٣٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة السكان ووثائقها ، على النحو المبين أدناه:

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة السكان ووثائقها

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى
- ٣ - الإجراءات التي ستتخذها الأمم المتحدة لتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي للسكان ، ١٩٧٤ :

- (أ) تبادل الخبرة الوطنية في المسائل السكانية ؛
- (ب) رصد الاتجاهات والسياسات السكانية مع النظر ، بعمق ، في موضوع خام .

(١١١) ١٩٨٩/٨ ، المرفق .

الوثائق

تقرير موجز أعده الأمين العام عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم (مقرر المجلس ٨٧(د-٥٨))

٤ - الاجتماع الدولي المعنى بالسكان المقرر عقده سنة ١٩٩٤

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع دولي معنى بالسكان في سنة ١٩٩٤ (قرار المجلس ٩١/١٩٨٩)

٥ - برنامج العمل في ميدان السكان لفترة السنتين ١٩٩٣ - ١٩٩٢ وتنفيذ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١

الوثائق

تقرير الأمين العام عن تقدم العمل في ميدان السكان في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠

مذكرة من الأمين العام عن برنامج العمل المقترن في ميدان السكان للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤

تقرير الأمين العام عن احتياجات المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية من الأنصاريين السكانيين (قرار المجلس ٩٣/١٩٨٩)

٦ - متابعة توصيات المؤتمر الدولي المعنى بالسكان ، ١٩٨٤

الوثائق

تقرير موجز أعده الأمين العام عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم (مقرر المجلس ٨٧(د-٥٨) وقراره ٤/١٩٨٥)

(١١٢) تقرير الأمين العام عن السكان والبيئة

تقرير الأمين العام عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان السكان (قرار المجلس ٤/١٩٨٥)

تقرير الأمين العام عن رصد المساعدة المتعددة الأطراف في مجال السكان (قرار المجلس ٤/١٩٨٥)

تقرير المدير التنفيذي لمندوب الأمم المتحدة للسكان عن أنشطة المندوب (قرار المجلس ٧/١٩٨٦)

الأجزاء المتعلقة بمندوب الأمم المتحدة للسكان والواردة في تقريري مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن دورته السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين

(١١٢) رهنا بتوافر موارد خارجة عن الميزانية .

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في مجال تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان (قرار المجلس ٧/١٩٨٦)

- ٧ جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين للجنة
- ٨ اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والعشرين

١٧١/١٩٨٩ - التقارير التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمسألة السكان

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٢٥ ، المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بالتقارير التالية:

- (ا) تقرير لجنة السكان عن دورتها الخامسة والعشرين (١١٣) ،
- (ب) تقرير الأمين العام عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم ، مع التركيز بوجه خاص على حالة السكان في أقل البلدان نموا (١١٤) ،
- (ج) تقرير الأمين العام عن الأنشطة التي تتطلع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان السكان (١١٥) ،
- (د) تقرير الأمين العام عن رصد المساعدة المتعددة الاطراف في ميدان السكان (١١٦) ،
- (ه) الأجزاء المتعلقة بمندوب الأمم المتحدة للسكان الواردة في تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن دورته السادسة والثلاثين (١١٧) .

(١١٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ٦ E/1989/24 .

(١١٤) E/1989/10 .

(١١٥) E/1989/11 .

(١١٦) E/1989/12 .

(١١٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ١٢ E/1989/32 .

١٧٣/١٩٨٩ - الوثائق التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمسائلة المستوطنات البشرية

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٢٥ المعقودة في ٣٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بالوثيقتين التاليتين:

(ا) تقرير لجنة المستوطنات البشرية عن أعمال دورتها الثانية عشرة وعن تنفيذ الامتراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠^(١١٨) ،

(ب) مذكرة من الأمين العام بشأن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة^(١١٩) .

١٧٣/١٩٨٩ - تقرير الأمين العام المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٢٥ المعقودة في ٣٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بالتقرير المؤقت المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، الذي أعده المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية^(١٢٠) . (الموئل)

١٧٤/١٩٨٩ - المحاضر الموجزة للجان الدورة والهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

بعد أن أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته العامة ٢٥ المعقودة في ٣٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، إلى قراريه ٦٩/١٩٧٩ المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٨١ و٨٢/١٩٨١ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ ، وإلى مقرراته ١٨٤/١٩٨٣ المؤرخ في ٣٩ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، و٢٠٠/١٩٨٥ المؤرخ في ٣٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، و١٧٩/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، قرر أن يتوقف لفترة أخرى مدتها ستة أشهر ، اعتباراً من منتصف ١٩٩٠ ، عن

-
- (١١٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ٨ والإضافة A/44/8 و Add.1 و A/1 .
- (١١٩) E/1989/98 .
- (١٢٠) E/1989/113 ، المرفق .

توفير المحاضر الموجزة للجان الدورة التابعة له (اللجنة الاولى (الاقتصادية) ، والثانية (الاجتماعية) ، والثالثة (البرنامج والتنسيق) ولهيئاته الفرعية التالية:

لجنة التنمية الاجتماعية ،
لجنة مركز المرأة ،
لجنة المخدرات ،
لجنة الاقتصادية لاوروبا ،
لجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ،
لجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ،
لجنة الاقتصادية لافريقيا ،
لجنة المنظمات غير الحكومية ،
لجنة الموارد الطبيعية ،
لجنة البرنامج والتنسيق ،
لجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية .

١٧٥/١٩٨٩ - بيان المؤتمر المعنى بالتنفيذ في أوقات الكوارث

احاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٢٥ المعقودة في ٣٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بمقرر لجنة التنسيق الإدارية القاضي بتاييد البيان الذي أصدره المؤتمر المعنى بالتنفيذ في أوقات الكوارث . والذي عقد في الفترة من ٣٧ إلى ٤٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ تحت رعاية اللجنة الفرعية المعنية بالتنفيذ التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمجلس الدولي لمخططات التنفيذ ونظمته منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والقاضي أيضا بتوسيعه اهتمام المجلس إلى ذلك البيان (١٣١) .

١٧٦/١٩٨٩ - التقارير المدلل بها أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقصد مسائل المساعدة الاقتصادية الخامسة والمساعدة الإنسانية

١ - احاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٢٥ المعقودة في ٣٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بتقرير يتعلّق بتقديم المساعدة إلى موزامبيق عرضه نيابة عن

(١٣١) انظر ١٠١/١٩٨٩/٤ ، المرفق .

الأمين العام ممثل وكيل الأمين العام للمسائل السياسية الخاصة والتعاون الإقليمي وإنهاء الاستعمار وشئون الوسایة في الجلسة العامة ٢٧ المعقودة في ١٣ تموز / يوليه ١٩٨٩^(١٢٢).

- ٢ - وفي الجلسة ذاتها أحاط المجلس علما بالتقارير التالية المعروفة على اللجنة الثالثة (البرنامج والتنسيق) في جلستها الثالثة المعقودة في ٧ تموز / يوليه ١٩٨٩ :
- (أ) تقريران عن تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال والسودان ، قدمهما نيابة عن الأمين العام ممثل وكيل الأمين العام للمسائل السياسية الخاصة والتعاون الإقليمي وإنهاء الاستعمار وشئون الوسایة ،
- (ب) تقارير عن المؤتمر الدولي المعنى بلاجئي أمريكا الوسطى ، والمؤتمر الدولي المعنى بلاجئي الهند الصينية ، وحالة اللاجئين في السودان ، واللاجئين والمرددين في جيبوتي وملاوي ، وتقديم المساعدة إلى اللاجئين في الصومال ، وتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين في إثيوبيا ، وتقديم المساعدة إلى الطلاب اللاجئين في الجنوب الأفريقي ، قدمها نيابة عن الأمين العام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ،
- (ج) تقرير عن تقديم المساعدة إلى اللاجئين في الصومال ، قدمه نيابة عن الأمين العام ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

١٧٧/١٩٨٩ - التقارير التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمسألة البيئة

- أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٦ المعقودة في ٢٧ تموز / يوليه ١٩٨٩ ، بالتقارير التالية :
- (أ) تقرير الأمين العام عن المنتجات الضارة بالصحة والبيئة^(١٢٣) ،
- (ب) تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن حماية طبقة الأوزون^(١٢٤) ،

-
- E/1989/SR.27 (١٢٢)
• A/44/276-E/1989/78 (١٢٣)
• A/44/349-E/1989/102 (١٢٤) ، المرفق .

- (ج) تقارير مجالى إدارة أجهزة منظومة الام المتعددة ومؤسساتها وبرامجها عن التقدم المحرز نحو التنمية القابلة للإدامة السليمة بيئياً (١٣٥) ،
- (د) تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٣ (١٣٦) ،
- (ه) تقرير مجلس إدارة برنامج الام المتعددة للبيئة عن أعمال دورته الخامسة عشرة (١٣٧) .

١٧٨/١٩٨٩ - الوثائق التي نظر فيها المجلس الاقتصادي

والاجتماعي فيما يتعلق بمسألة إشراك المرأة
وإنماجها بصورة فعالة في عملية التنمية

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في جلسته العامة ٣٦ المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بالوثائق التالية:

(٤) تقرير الأمين العام عن إشراك المرأة وإنماجها بصورة فعالة في عملية التنمية (١٣٨) ،

(ب) تقرير لجنة التنسيق الإدارية عن خطط وبرامج مؤسسات منظومة الام المتعددة لتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالمرأة والتنمية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ (١٣٩) ،

(ج) تقرير الأمين العام عن التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات بشأن أنشطة منظومة الام المتعددة بالنهوض بالمرأة (١٤٠) ،

. A/44/339-E/1989/119 (١٣٥)

. A/44/350-E/1989/99 (١٣٦)

(١٣٧) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ،

الملحق رقم ٢٥ (A/44/25) .

. A/44/290-E/1989/105 (١٣٨)

. E/1989/16 (١٣٩)

. E/1989/19 (١٤٠)

- (د) تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها التاسة والعشرين ، الفرع بـاء من الفصل الرابع (١٢١) ،
- (هـ) مقتطف من "الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٨٩ عن دور المرأة في عملية التنمية" (١٢٢) .

١٧٩/١٩٨٩ - التعاون في ميدان المعلوماتية

- ١ - أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٦ المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بالمقرر ١-٧ الذي اعتمدته المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة (١٢٣) ، والذي دعا فيه المجلس التنفيذي المدير العام إلى أن يرسل إلى المجلس تقريره عن التعاون بين الشمال والجنوب في مجال المعلوماتية (١٢٤) .
- ٢ - وقرر المجلس أن ينظر ، حسب الاقتضاء ، في دورته التنظيمية لعام ١٩٩٠ ، في إدراج بند مستقل في برنامج عمله لعام ١٩٩٠ عن التعاون الدولي في ميدان المعلوماتية ، تتولى النظر فيه اللجنة الأولى (الاقتصادية) .

١٨٠/١٩٨٩ - التقارير التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتصل بمسائل التنسيق

- أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٦ المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بالتقارير التالية:
- (١) تقرير لجنة التنسيق الإدارية السنوي الشامل عن عام ١٩٨٨ (١٢٥) ،

-
- (١٢١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٦ (A/44/16) .
- (١٢٢) E/1989/L.23
- (١٢٣) E/1989/L.28 ، المرفق .
- (١٢٤) وثيقة اليونسكو 22/EX/131
- (١٢٥) E/1989/18

- (ب) تقرير لجنة التنسيق الإدارية عن سجل الأنشطة الإنمائية التي تتطلع بها منظومة الأمم المتحدة (١٣٦) ،
- (ج) تقرير الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان مانيلا ووثيقة أكابولكو بشأن السياحة العالمية (١٣٧) ،
- (د) تقرير الأمين العام عن الجوانب الاقتصادية والتقنية للشأن البحري (١٣٨) ،
- (هـ) تقرير اللجنة الأوقيانيوغرافية الحكومية الدولية ، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، عن البحوث البحرية وخدمات المحيطات (١٣٩) .

١٩٨٩/١٨١ - انتخاب وتشييّت أعضاء الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي الاجتماعي والهيئات المتصلة به

مجلس معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

(٤) تشبیت المرشحین

في الجلسة العامة ١٩ المعقدة في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بصورة استثنائية ، بعد أن أشار إلى مقرره ١٢٣/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وبعد أن نظر في مذكرة هيئة المكتب (١٤٠) أن يثبت تعيين المرشحين الثلاثة التاليين ، المقترحة أسماؤهم بناء على مشاورات غير رسمية ، أعضاء في مجلس معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية لفترة تبدأ في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ :

لارس آنیسل (السود)

تاتيانا أيفانوفا كورياجينا (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
أكيلاغببا سوير (غانا)

- E/1989/74 (١٣٦)
- A/44/273-E/1989/77 (١٣٧)
- E/1989/110 (١٣٨)
- E/1989/111 (١٣٩)
- E/1989/123 (١٤٠)

(ب) الانتخابات

قام المجلس ، في جلسته العامة ٢٦ المقعدة في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٩ ،
باتخاذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالانتخابات المؤجلة من الدورات
السابقة .

لجنة السكان

انتُخبت بينما لفترة ٤ سنوات ، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

وقد أرجأ المجلس إلى دورة مقبلة انتخاب عضو واحد من الدول الأفريقية لفترة ٤ سنوات تبدأ في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.

اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية

انتُخبت بيرو لفترة ٣ سنوات ، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠

وارجأ المجلس إلى دورة مقبلة انتخاب عضو واحد من الدول الآسيوية وعضو واحد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة ٣ سنوات ، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وعضو واحد من الدول الأفريقية وعضو واحد من الدول الآسيوية لفترة تبدأ في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

لجنة الموارد الطبيعية

أرجأ المجلس إلى دورة مقبلة انتخاب ثلاثة أعضاء من الدول الأفريقية ، وثلاثة أعضاء من الدول الآسيوية ، وأربعة أعضاء من دول أوروبا الغربية ودول أخرى لفترة تبدأ في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ، وعضوين من الدول الآسيوية وثلاثة أعضاء من دول أوروبا الغربية ودول أخرى لفترة تبدأ في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ .

فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعنى
بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

أرجو المجلس إلى دورة مقبلة انتخاب عضو واحد من الدول الأفريقية وعضو من دول أوروبا الشرقية لفترة تبدأ في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ وعضوين من الدول الأفريقية وعضوين من الدول الآسيوية وعضوين من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة تبدأ في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠ .

١٨٣/١٩٨٩ - الوثائق التي نظر فيها المجلس الاقتصادي
والاجتماعي في إطار مناقشته العامة
للسياحة الاقتصادية والاجتماعية الدولية،
بما فيها التطورات الإقليمية والقطاعية

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٧ المعقودة في ٢٨ تموز / يوليه ١٩٨٩ ، بالوثائق التالية :

- (أ) دراما الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٩ (١٤١) ،
- (ب) تقرير لجنة التخطيط الإنمائي عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين (١٤٢) ،
- (ج) موجز دراما الاستقصائية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، ١٩٨٨ (١٤٣) ،
- (د) موجز دراما الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ ، ١٩٨٨ (١٤٤) ،

• (١٤١) E/1989/45

(١٤٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ١١ (E/1989/29) .

• (١٤٣) E/1989/59

• (١٤٤) E/1989/55

- (ه) ملخص الدراسة الاستقصائية لالحوال الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، للفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ (١٤٥) ،
- (و) موجز للدراسة الاقتصادية لأوروبا في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ (١٤٦) ،
- (ز) موجز الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، خلال عقد الامم المتحدة الإنمائي الحال (١٤٧) ،
- (ح) تقرير الأمين العام عن تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (١٤٨) ،
- (ط) تقرير الأمين العام عن الامن الاقتصادي الدولي (١٤٩) ،
- (ي) مذكرة من الامانة العامة بشأن التقارير المقدمة من الوكالات المتخصصة عملا بالفقرتين ٢(أ) '٤١' و ٢(ب) '٣٢' من قرار المجلس ٧٧/١٩٨٨ (١٥٠) .

١٨٣/١٩٨٩ - مكان انعقاد الدورة السادسة والأربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

بعد أن أخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اعتباره الفقرة ٤(و) من الفرع الأول من قرار الجمعية العامة ٣٤٣/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ وأحاط علما بالعرض المقدم من حكومة ماليزيا لاستضافة الدورة السادسة والأربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، قرر ، في جلسته العامة ٣٧ المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أن تعقد الدورة السادسة والأربعون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٩٠ في كوالالمبور ، وفقا للفقرة ٥ من الفرع الأول من قرار الجمعية العامة ٣٤٣/٤٠ .

-
- E/1989/68 (١٤٥)
- E/1989/61 (١٤٦)
- E/1989/67 (١٤٧)
- Add.1 A/44/266-E/1989/65 (١٤٨)
- A/44/217-E/1989/56 (١٤٩)
- E/1989/INF/8 (١٥٠)

١٨٤/١٩٨٩ - مكان انعقاد الدورة الخامسة والعشرين
للجنة الاقتصادية لافريقيا ، والاجتماعي
السادس عشر لمؤتمر وزراء اللجنة

بعد أن أخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اعتباره الفقرة (و) من الفرع الأول من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وأحاط علماً بعرض حكومة الجماهيرية العربية الليبية لاستضافة الدورة الخامسة والعشرين للجنة الاقتصادية لافريقيا ، والاجتماعي السادس عشر لمؤتمر وزراء اللجنة ، قرر ، في جلسته العامة ٣٧ المعقدة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أن تعقد الدورة الخامسة والعشرون للجنة الاقتصادية لافريقيا ، والاجتماعي السادس عشر لمؤتمر الوزراء في عام ١٩٩٠ في طرابلس ، وفقاً للفقرة ٥ من الفرع الأول من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ .

١٨٥/١٩٨٩ - استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات
للأنشطة التنفيذية الممطلع بها من أجل التنمية

أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته العامة ٣٧ المعقدة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، الجمعية العامة بأن تستكمل في دورتها الرابعة والأربعين استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية الممطلع بها من أجل التنمية ، والمقرر لسنة ١٩٨٩ .

١٨٦/١٩٨٩ - الاستعراض السنوي للسياسة العامة للأنشطة
التنفيذية الممطلع بها من أجل التنمية

بعد أن أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى قراره ٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، لا سيما الفقرة (د) المتعلقة بالأنشطة التنفيذية ، قرر ، في جلسته العامة ٣٧ المعقدة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ :

(أ) أن ينظر في دورته التنظيمية لعام ١٩٩٠ في الترتيبات الضرورية لضمان قدرته على إجراء بحثه السنوي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بطريقة مركزة ومنسقة ، مع توافر الوثائق الازمة وفقاً لإجراءات المتبعة ؛

(ب) أن يطلب من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٠ إجراء مشاورات غير رسمية لهذه الغاية مع أعضاء المجلس قبل الدورة التنظيمية لعام ١٩٩٠ .

١٨٧/١٩٨٩ - الاحتفال بمرور أربعين سنة على بدء التعاون التقني المتعدد الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة

أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته العامة ٣٧ المعقدة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، الجمعية العامة ، بتخصيص فترة محددة من الزمن خلال دورتها الخامسة والأربعين للاحتفال ، على نحو مناسب وعلى أعلى مستوى ممكن ، بمرور أربعين سنة على بدء التعاون التقني المتعدد الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة ، على النحو المقترن في مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٦٨/٨٩^(١٥١) .

١٨٨/١٩٨٩ - الإعراب عن التقدير للسيد جورج آرثر براون ، المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في الجلسة العامة ٣٧ المعقدة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجلس الإدارة في الإعراب عن بالغ التقدير للسيد جورج آرثر براون ، الذي شغل في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٩ منصب المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لما قدمه من إسهام في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة وفي التعبير عن أطيب التمنيات له في جهوده المقبلة .

١٨٩/١٩٨٩ - الوثائق التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفد مسألة الأنشطة التنفيذية المفطوع بها من أجل التنمية

أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علمًا ، في جلسته العامة ٣٧ المعقدة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بالوثائق التالية:

(١٥١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ١٢ (E/1989/32) ، المرفق الأول .

- (٤) تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يتناول الانشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية^(١٥٣) ،
- (ب) تقرير مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي عن صندوق الامم المتحدة الدائري لاستغلال الموارد الطبيعية^(١٥٢) ،
- (ج) تقرير وحدة التفتیش المشتركة عن استعراض استعمال المعدات المقدمة لمشاريع التعاون التقني في البلدان النامية^(١٥٤) وتعليقات لجنة التنسيق الإدارية على ذلك التقرير^(١٠٠) ،
- (د) تقرير المجلس التنفيذي لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة^(١٥٦) ،
- (هـ) مقتطف من تقرير مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي عن اجتماعه التنظيمي لعام ١٩٨٩ ودورته الاستثنائية ودورته السادسة والثلاثين^(١٥٧) ،
- (و) تقرير لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي^(١٥٨) ،
- (ز) بيان من لجنة التنسيق الإدارية عن دور وأداء جهاز الامم المتحدة الإنمائي في التسعينيات^(١٥٩) ،
- (ح) مذكرة من الامين العام عن الانشطة التنفيذية التي تتضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية^(١٦٠) ،

(١٥٣) انظر ١٠٦/٣٢٤-١٤/E/١٩٨٩ . Add.1

(١٥٤) DP/١٩٨٩/٤٩

(١٥٥) E/١٩٨٩/٧

(١٥٦) E/١٩٨٩/٧/Add.1

(١٥٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق

رقم ١٢ (E/١٩٨٩/٣١)

(١٥٨) E/١٩٨٩/L.٢٤ و ٣-١ Corr. التي تتضمن المقررات التي اعتمدتها مجلس الإدارة خلال عام ١٩٨٩ . وللاطلاع على التقرير الكامل ، انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ١٢ (E/١٩٨٩/٣٢) .

(١٥٩) WFP/CFA:٢٧/١٥ ، المحالة إلى المجلس باعتبارها الوثيقة ١٠٧/E/١٩٨٩ .

(١٦٠) E/١٩٨٩/١٠٨ ، المرفق .

E/١٩٨٩/١١٧

- (ط) رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ووجهة من رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٦١) ؛
- (ي) مذكرة من الأمين العام يحيل فيها المعلومات الواردة من مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومن برنامج الأغذية العالمي (١٦٢) .

١٩٩٠/١٩٨٩ - جدول المؤتمرات والاجتماعات لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١

وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته العامة ٣٧ المعقدة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، على جدول المؤتمرات والاجتماعات لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ (١٦٣) بصفتهم المنقحة شفويًا (١٦٤) .

١٩٨٩/١٩٩١ - الوثائق التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمسألة التعاون الإقليمي

- أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في جلسته العامة ٣٧ المعقدة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بالوثائق التالية:
- (ا) تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٦٥) وتعليقات الأمين العام عليه (١٦٦) ،
- (ب) تقرير الأمين العام المرحل عن الترتيبات التحضيرية للعقد الثاني للنقل والاتصالات في إفريقيا ، ١٩٩١ - ٢٠٠ (١٦٧) ،
- (ج) تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي (١٦٨) .

· Corr.1/E/1989/121	(١٦١)
· E/1989/L.35	(١٦٢)
· Corr.1/E/1989/L.20	(١٦٣)
· E/1989/SR.37	(١٦٤)
· Corr.1/A/44/206-E/1989/69	(١٦٥)
· A/44/206/Add.1-E/1989/69/Add.1	(١٦٦)
· A/44/255-E/1989/62	(١٦٧)
· E/1989/96	(١٦٨)